الحماية الغير مباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون
في فرنسا ومصر

اعداد
ميشيل ماهر

الملخص

وتدور الدراسة في الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا ومصر، من حيث مفهوم التفسير، انواع التفسير: التفسير التشريعي، والتفسير الفقهي، والتفسير القضائي، وتتناول الحماية الغير مباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا - من حيث مجال القانون واللائحة في المادة (٣٤) من دستور عام ١٩٥٨م وتعديله عام ٢٠٠٨م، ومفهوم القواعد والمبادئ الواردة بالمادة (٣٤) من الدستور، والقانون السابق على دستور عام ١٩٥٨م، وتحديد القواعد القانونية والمبادئ الأساسية للمادة (٣٤) من دستور عام ١٩٥٨م، ومفهوم تحديد القواعد: من حيث تحديد القواعد الخاصة بمفهوم الحقوق المدنية، وفيما يتعلق بالفقرة الخاصة بالدفاع الوطني، وفيما يتعلق بإنشاء نظم وهيئات قضائية جديدة، وفيما يتعلق بالضمانات الأساسية التي تمنح للمواطنين لممارسة حقوقهم، ومفهوم المبادئ الأساسية للموضوعات، وبالنسبة للمبادئ الأساسية للإدارة الحرة للإقليم والجماعات المحلية، وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية المتعلقة بالحق في العمل، وفيما يتعلق بحق الملكية والالتزامات المدنية والتجارية. وتتناول الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في مصر - من حيث التفسير الواسع لنصوص القانون في دستور عام ٢٠١٤م وتعديله عام ٢٠١٩م، وموقف المحكمة الدستورية العليا من التفسير الواسع لنصوص القانون.

- الكلمات المفتاحية: التفسير ، لنصوص ، القانون ، فرنسا ، مصر .

Abstract:

The study revolves around the indirect protection of public rights and freedoms through the broad interpretation of legal texts in France and Egypt, in terms of the concept of interpretation, types of interpretation: legislative interpretation, jurisprudential interpretation, and judicial interpretation. We address the indirect protection of public rights and freedoms through the broad interpretation of legal texts in France - in terms of the scope of law and regulation in Article (34) of the 1958 Constitution and its amendment in 2008, the concept of the rules and principles contained in Article (34) of the Constitution, the law prior to the 1958 Constitution, the definition of legal rules and basic principles of Article (34) of the 1958 Constitution, and the concept of defining rules: in terms of defining the rules specific to the concept of civil rights, and in relation to the paragraph on national defense, and in relation to the establishment of new judicial systems and bodies, and in relation to the basic guarantees granted to citizens to exercise their rights, and the concept of basic principles of subjects, and in relation to the basic principles of free administration of the territory and local communities, and in relation to the basic principles related to the right to work, and in relation to the right to property and civil obligations. and commercial. We address the indirect protection of public rights and freedoms through a broad interpretation of legal provisions in Egypt—in terms of the broad interpretation of legal provisions in the 2014 Constitution and its 2019 amendment, and the Supreme Constitutional Court's position on the broad interpretation of legal provisions.

- **Keywords:** Interpretation, For texts, the law, France, Egypt.

مقدمة

لم يقف المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية العليا عند الحماية المباشرة للحقوق والحريات العامة فحسب ، وإنما عمل كل منهما على البحث عن وسائل أخرى لتدعيم الحقوق والحريات العامة ، ولهذا لجأ كل منهما إلى وسائل غير مباشرة للتدعيم من فعالية الحقوق والحريات العامة ، هذه الوسائل لجأ إليها كل من المجلس الدستوري الفرنسي والمحكمة الدستورية العليا .

نجد أن المجلس الدستوري الفرنسي قد تبنى تفسيراً واسعاً بالنسبة لفقرات المادة (٣٤) من الدستور على النحو الذي يوسع من حماية الحقوق والحريات العامة ، وهنا نجد أن المحكمة الدستورية العليا المصرية قد لجأت إلى القوانين الدستورية السابقة على دستور عام ١٩٧١م والدستور الحالي عام ٢٠١٤م ، لكي تبحث عن القصد الذي هدف إلى تحقيقه المشرع الدستوري ولحماية الحقوق والحريات العامة في الوقت ذاته .

يقصد بالتفسير لغوياً: هو الشرح والإيضاح والبيان (١). ويقصد بالتفسير فقهيًا: يرى البعض: بأنه بيان لمعاني الألفاظ والكلمات المستخدمة فيها وتحديد مضمونها وإظهار فحواها وشرح الحكمة من ورائها والغاية منها والهدف المرجو والمقصود من إعدادها (٢). ويرى البعض: بأن التفسير عملية فكرية ملازمة لتطبيق النصوص القانونية ، فالقاضي الدستوري -كما القاضي العادي- لا بد أن يقوم بتفسير النص قبل تطبيقه على النزاع المنظور أمامه ، فالتفسير عمل مرتبط بالنشاط القضائي ويعد إحدى أدواته الضرورية (٣)، وفي هذا المعنى يقول الفقيه "كلسن": "القانون يفرض لا مناص تفسير نصوصه" (٤). ويرى البعض: بأنه عملية ذهنية يقوم بها المفسر

(١) المستشار الدكتور/ جابر محمد حجي: السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ٢٠١٢م ، ص ٢٨٧.

- والدكتور/ أحمد سلامة بدر: دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير النصوص القانونية ، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، العدد الأول ، الجزء الثاني ، السنة السابعة والخمسون ، يناير عام ٢٠١٥م ، ص ٥٣٩ وما بعدها . منشور بالموقع الإلكتروني لمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة عين شمس. https://jelc.journals.ekb.eg/article_228969.html. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٢٢م)

- والدكتور/ هشام عبد المنعم حسين عكاشة: المحكمة الدستورية العليا "قاضي التفسير" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ٢٠٠٤م ، ص ٧١ وما بعدها.

- والدكتور/ محمد إبراهيم هيوب: دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير النصوص الدستورية ، دراسة مقارنة مع النظام الدستوري في الكويت ، مقال منشور بالمجلة القانونية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، مايو عام ٢٠٢٠م ، ص ٢ وما بعدها . منشور بالموقع الإلكتروني للمجلة القانونية - كلية الحقوق جامعة القاهرة فرع الخرطوم:

https://jlaw.journals.ekb.eg/article_93081.html. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٢٢م)

(٢) الدكتور/ جورج شفيق ساري: اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتغيير ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ٢٠٠٥م ، ص ١٥.

(٣) الدكتور/ محمد فوزي النويجي: التفسير المنشئ للقاضي الدستوري (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، عام ٢٠٠٩م ، ص ١٦ .

(٤) (Kelsen (H) ; théorie pure du droit ; Dalloz ; 1962 ; p 453.

- أشار إليه : الدكتور/ محمد فوزي النويجي: المرجع السابق ، ص ١٦ .

بقصد إزالة الغموض عن النصوص التشريعية وتكملة ما شابها من قصور في الألفاظ ومحاولة التوفيق بين الأجزاء المتناقضة في النص وذلك بهدف تطبيق النص على الواقع العملي (١). ويرى البعض: عن هذا المقتضى بقوله: " أن التفسير هو رهان وظيفة القاضي الدستوري (المجلس الدستوري) ، لأن عليه دوماً أن يعمل على فك تعارض وجهات النظر بين طرفي المنازعة الدستورية (البرلمان والطاعنين) حول فهم المبادئ الدستورية ، فيحدد مضمون الحق محل الخلاف والمعنى الصحيح للقانون محل الرقابة من خلال تفسير النص الدستوري .

فالتفسير بالنسبة للقاضي الدستوري هو نشاط فكري وأداة لازمة لممارسة رقابته، وقد أكد المجلس الدستوري الفرنسي في قضائه: " أن من اختصاصه تفسير النص الخاضع للرقابة، كلما كان ذلك ضرورياً لتقدير مدى دستوريته ". وقد استبعد اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير نصوص الدستور (٢).

بالمقابل تقوم عملية التفسير الدستوري على الموازنة بين الاعتبارات القانونية والواقعية ، حيث يتحتم على القاضي الدستوري أن يحقق التوازن بين عدة اعتبارات ، أهمها حماية الشرعية الدستورية من جهة، وضرورة الحفاظ على الأمن القانوني واستقرار المجتمع ونظمه وتجنبيه الأزمات التي يمكن أن تحدث بسبب قرارات وأحكام القضاء الدستوري ، من جهة أخرى .

فالقاضي الدستوري هو " قاضي الموازنات " ، وبقدر نجاحه في تحقيق التوازن الدقيق بين مختلف الاعتبارات التي تحكم وظيفته ، يكون قد نجح في أداء مهمته التي أناطه بها المشرع الدستوري (٣).

فالرقابة الدستورية ليست عملية حسابية أو آلية ، بحيث يظهر في الحال مدى تطابق النص التشريعي مع النص الدستوري ، بمجرد إجراء مواجهة بسيطة بين النصين ، وإنما هي عملية مركبة تقتضي معالجة دقيقة لنصوص الدستور التي تتعلق - عادة - بأمور بالغة التعقيد تتصل بمبادئ سياسية واجتماعية يتفاوت النظر في تحديد مدلولها ونطاقها (٤).

- **أنواع التفسير:** (تشريعي ، وفقهي ، وقضائي):

(١) الدكتور/ محمد عبد العال السناري: ضوابط اختصاص المحكمة الدستورية العليا لتفسير النصوص التشريعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص ٥٦ .

(٢) المستشار الدكتور/ محمد عماد النجار: الاختصاص بتفسير أحكام الدستور - الفصل الأول: التعريف بالاختصاص بتفسير الدستور ، مقال منشور بمجلة الدستورية الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا ، القاهرة ، العدد التاسع والعشرين ، السنة الرابعة عشر ، أبريل عام ٢٠١٦ م . والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg> (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٢٢م)

(٣) الدكتور/ يسري محمد العصار: دور الاعتبارات العملية في القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة عام ١٩٩٩ م ، ص ٨ .

(٤) الدكتور / أحمد كمال أبو المجد : دور المحكمة الدستورية العليا في النظامين السياسي والقانوني في مصر ، مقال منشور بمجلة الدستورية ، مجلة تصدرها المحكمة الدستورية العليا بمصر ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يناير عام ٢٠٠٣ م . والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg> (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٢٢م)

- **التفسير التشريعي:** هو التفسير الذي يقوم به المشرع عندما يجد أن هناك اختلافات حول مفهوم النص القانوني نتجت عند تطبيقه على الحالات الواقعية مما أدى إلى أن تعدد مفاهيم النص بشكل قد يؤدي إلى البعد عن هدف المشرع من وراء إعداده فيتدخل الأخير لإظهار المعنى المراد وبين الحكم المقصود ومنع التباين حول النص القانوني(١).

- **التفسير الفقهي:** هو التفسير الذي يقوم به رجال القانون ، أساتذة كليات الحقوق ، القضاة ، المحامون ، وذلك عن طريق التعليق على النصوص القانونية أو الأحكام القضائية إذ إن الفئة المذكورة تتناول في مؤلفاتها دوراً تفسيري يركز في لا غالب على النص القانوني وما يحتويه من ألفاظ وعبارات بعيداً عن النظر إلى الأمور الواقعية التي ينطبق عليها النص (٢).

- **التفسير القضائي:** هو التفسير الذي يقوم به القاضي عند تطبيقه للنص القانوني على الوقائع المعروضة عليه . ويرى جمهور هذا التيار أن التفسير الدستوري بطبيعته وبحسب الأصل ينطوي على عمل إنشائي تبرز فيه الإرادة الذاتية للقاضي الدستوري ، حتى في حالة النص الدستوري الواضح (٣).

ويعبر البعض عن هذا، بقوله إننا نرجع إلى القاضي الدستوري (للمجلس الدستوري) في تحديد معنى النص، حتى عندما يتعلق الأمر بالنصوص الواضحة ، فهو الذي يختار المغزى المراد من مجموع المعاني الممكنة، من خلال تفسيره لألفاظ النص ، وكأنه يُنشئ معنى النص لحظة تطبيقه ، وعليه فإن العمل التفسيري يعتبر عملية فعلية لإنشاء القانون ، لأن النصوص الدستورية لا تأخذ معنى قانونياً قابلاً للتطبيق إلا بعد ما يحدد المجلس مغزاه ، وقبل ذلك فهي لا تعدو غير ألفاظ بسيطة أو على حد تعبير الفقيه " كلسن " مجرد اقتراحات شخصية للقواعد"، فالقاعدة الدستورية لا تظهر إلا من اللحظة التي يعطيها المجلس مدلولها(٤).

وإن تفسير النصوص الدستورية هي عملية ذهنية تتولاها جهات معينة استناداً إلى أسس وضوابط ترمي بالدرجة الأولى إلى توضيح ما بهم من الألفاظ الدستورية وتوضيح النقص الذي يمكن أن يمس أحكام الدستور ،

(١) الدكتور / محمد فوزي النويجي : التفسير المنشئ للقاضي الدستوري (دراسة مقارنة) ، المرجع السابق ، ص ١٤-١٥ .

(٢) هناك نوعان من التفسير الدستوري في النظم المقارنة ، تفسير أصلي (مستقل) وتفسير تباعي (غير مستقل) ، النوع الأول تختص به جهة محددة (هيئة أو محكمة ، وهي غالباً الجهة التي تختص برقابة دستورية القوانين) ، ويتم بناءً على طلب أصلي تقدمه السلطات العامة من أجل تفسير النصوص الدستورية كما هو في الأردن . أما النوع الثاني فيه التفسير الذي تتولاه الجهة المختصة برقابة دستورية القوانين بمناسبة نظرها في دستورية نص تشريعي ، فهو دائماً عملية تبعية مرتبطة بالمنازعة في دستورية نص تشريعي معين ، بحيث تقوم به هيئة الرقابة الدستورية كتحصيل حاصل في إطار مهمتها الرئيسية المتمثلة في الفصل في مدى دستورية النص القانوني المنظور أمامها ، ولا ينص المشرع الدستوري - عادة - على هذا النوع من الاختصاص صراحة لجهة الرقابة الدستورية ، وإنما تمارسه باعتباره جزءاً من اختصاصها الأصلي ، كما هو في فرنسا ومصر . الدكتور/ جورج ساري: اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتفسير ، الطبعة الثالثة ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣) الدكتور/ محمد فوزي النويجي: المرجع السابق، ص ٢٦ .

(٤) Dominique Rousseau ; op-cit ; pp 146, 506.

أو كما اعتبره البعض بأنه هو شرح النص الدستوري بغرض الوصول إلى الخلفيات الكامنة وراءه والهدف منه^(١).

بمعنى أن القضاء الدستوري يجب ألا يتعامل مع الدستور كعمل مغلق على دلالات نهائية محددة لحظة إقراره ، وإنما باعتباره عملاً منفتحاً دائم التكوين ، حيّاً لا يتوقف نبضه ، يعيش في الحاضر ويتفاعل مع المستقبل ، مواكباً لتطورات المجتمع وتقدمه^(٢).

لأن الدستور لا يمكن تغييره بسهولة ، ولا ينتهي مفعوله في زمن محدد لانتهاء الصلاحية، بل إن حياة الدستور تكمن في التطور الكامن في استمراره ، ويمثل القضاء الدستوري الأداة الطبيعية لهذا التطور ، في حين يمثل التعديل الدستوري الأداة الاستثنائية للإصلاح^(٣).

خاصة وأن الصياغة الواسعة - عادةً - لنصوص الدستور ، تسمح بمجال واسع لحرية القاضي في استخلاص القواعد الدستورية، وبالتالي ممارسة سلطة تقديرية معتبرة في تطبيق النصوص^(٤).

وسمح هذا المنهج للمجلس الدستوري في فرنسا بالتطوير المستمر لمنظومة الحقوق والحريات الأساسية ، على نحو جعل الدستور بمثابة "ميثاق اجتهادي للحقوق والحريات" ^(٥).

وفي مصر تبنت المحكمة الدستورية العليا هذا المنهج وأكدت أكثر من مرة ، من ذلك قولها في أحد أحكامها " .. أن النصوص الدستورية يجب ألا تُفسر بشكل يبتعد عن غايتها النهائية المقصودة منها ، ولا أن يُنظر إليها بوصفها هائمة في الفراغ ، أو باعتبارها قيمة مثالية منفصلة عن محيطها الاجتماعي ، وإنما يتعين دومًا أن تحمل مقاصدها بمراعاة أن الدستور وثيقة تقدمية لا تترد مفاهيمها إلى حقبة ماضية ، وإنما تمثل القواعد التي صاغتها الإرادة الشعبية انطلاقًا إلى تغيير لا يصد عن التطور آفاقه الرحبة ... " ^(٦).

(١) الدكتور/ فهد أبو العثم النصور: القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، عام ٢٠١٦م ، ص ٢٨٥ .

(٢) (Olivier Duhamel –Yves Mény ; op-cit ; p 210).

(٣) الدكتور/ أحمد فتحي سرور: منهج الإصلاح الدستوري، ص ١٦٨ .

(٤) (Philip L) ; de développement du contrôle de constitutionnalité et l' accroissement des pouvoirs : du juge constitutionnel ; R.D.P 1993 ; p 410.

- أشار إليه : الدكتور / محمد فوزي النويجي : المرجع السابق، ص ٨ .

(٥) (Jacques Robert ;le juge constitutionnel juge des libertés ; op-cit, pp 25).

- Dominique Rousseau ; droit du contentieux constitutionnel, op-cit, pp 409.

(٦) حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٢/١/٤ في القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ ق "دستورية" - أشار إليه : الدكتور / مجدي مدحت النهري : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

وزهدت في حكم آخر إلى القول : "إن الدستور لا يعمل في فراغ ، ولا ينظم قواعد أمره لا تبديل فيها إلا من خلال تعديلها ، وإنما هو وثيقة تقدمية نابضة بالحياة ، تعمل من أجل تطوير مظاهرها في بيئة بذاتها.." (١).

واستطاعت عبر اجتهاد جريء تحقيق إصلاح دستوري قضائي يتفق مع المتغيرات الاقتصادية والأخذ باعتباريات اقتصاد السوق ، بعد أن كانت سيطرة الدولة على الاقتصاد هي المبدأ الحاكم للاقتصاد وقت وضع الدستور (٢).

على هذا النحو درجت المحكمة الدستورية العليا على التوسع في تحديد معنى المبادئ والقواعد الدستورية مستلهمة إرادة السلطة التأسيسية التي وضعتها، من خلال أعمال سلطتها التقديرية بإعطاء النصوص تفسيراً يتفق مع آفاق التغيير الذي يمر به المجتمع ، فتحيي هذه النصوص في ضوء المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحظة تطبيقها ، وتكفل بذلك حياة مستمرة للدستور، كي لا يبقى رهن حقبة الماضي (٣).

وهو الأمر الذي حدا ببعض الفقه إلى القول إن المحكمة الدستورية تمارس دوراً إنشائياً يتجاوز حدود التطبيق الحرفي لنصوص الدستور، ليصل إلى التأثير العملي على الكثير من شؤون الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع (٤).

والتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا ، لتوضيح رؤيته بصدد حماية الحقوق والحريات بصورة غير مباشرة من حيث الأساس الدستوري والقانوني للتفسير الواسع لنصوص القانون ، وموقف المجلس الدستوري للتفسير الواسع لنصوص القانون وحماية الحقوق والحريات الدستورية من خلال ممارسته للرقابة على تحقيق الفصل بين كل من مجال القانون واللائحة .

وإذا ما انتقلنا إلى التفسير الواسع لنصوص القانون في مصر ، لتوضيح رؤيتها بصدد حماية الحقوق والحريات بصورة غير مباشرة من خلال توسيعها لمجال القانون - وإن كان الدستور المصري يؤكد هذا الاتجاه - سنجد أنها عندما كان الأمر يتعلق بالحقوق والحريات العامة ، فإننا نوضح الأساس الدستوري والقانوني للتفسير الواسع لنصوص القانون ، وموقف المحكمة الدستورية العليا للتفسير الواسع لنصوص القانون من أجل تدعيمها للحريات ترجع إلى بعض القواعد التي كانت سارية من قبل الدستور الحالي ، أو عودتها إلى القوانين الدولية الخاصة بالحقوق والحريات لكي تدعم من تفسير النص الدستوري الحالي للحق أو الحرية .

- أهمية البحث:

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٤/٢/٥ في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٥ ق "دستورية" - أشار إليه : الدكتور/ مجدي مدحت النهري: المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢) انظر أحكام المحكمة الدستورية العليا التي كرسّت هذا الاجتهاد في : الدكتور/ أحمد فتحي سرور: منهج الإصلاح الدستوري ، المرجع السابق ، ص ١٧١ - ١٧٥ .

(٣) الدكتور/ محمد فوزي النويجي: المرجع السابق، ص ٧ - ٨ .

(٤) انظر الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد : دور المحكمة الدستورية العليا في النظامين السياسي والقانوني في مصر، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ٦ .

فالقاضي العادي عندما يقدم على تطبيق القاعدة القانونية (باعتبارها قاعدة عامة مجردة) وينقلها إلى الحالة الواقعية التي ينظرها ، يتعين عليه أن يبحث في معنى القاعدة قبل سحبها على الواقعة ، وبذلك فإنه يقوم بعملية تفسير تقوم على قطبين ، أحدهما هو القانون ، وثانيهما هو الحالة المعروضة على القضاء للفصل فيها طبقاً للقانون .

وعلى ذات النحو ، يمثل "النص الدستوري" القطب الأول للتفسير الدستوري ، ويمثل " النص التشريعي" المطعون فيه ، قطبه الثاني ، وبذلك فإن القضاء الدستوري يقوم بنشاط مزدوج في التفسير، أحدهما يتم على مستوى النص الدستوري وثانيهما يتم على مستوى النص التشريعي، حيث يعمل أولاً على تحديد إرادة المشرع الدستوري وإرادة المشرع العادي، ثم يتحقق من مدى التزام هذا الأخير لإرادة المشرع الدستوري ، ليقرر في الأخير مصير النص التشريعي المنظور، بالقضاء بدستوريته أو عدم دستوريته (١).

وتبدو أهمية عملية التفسير، في أن النصوص الدستورية يمكن أن يعترتها الغموض أو النقص والقصور أو التناقض والتنازع فيما بينها ، الأمر الذي يحتم اللجوء إلى تفسير النص الدستوري لإزالة العيب الذي اعتراه ، ووضعه في سياقه السليم ، من خلال ضبط وتحديد الإرادة الصريحة للمشرع الدستوري في حالات الغموض أو التناقض ، والوقوف على إرادته الضمنية في حال وجود نقص أو ثغرة دستورية .

فضلاً على أن التفسير الدستوري يكون حاضراً حتى في حالة النصوص الواضحة ، أين يعمل القاضي الدستوري على تحري إرادة المشرع الدستوري من خلال تحديد المعاني التي أرادها بدقة ، أن بتقصي البنية اللفظية للنص أو باستichاء روح النص (٢).

- إشكالية البحث:

نحدد دراستنا على النواحي التطبيقية لاتجاهات كل من المجلس الدستوري الفرنسي والمحكمة الدستورية العليا المصرية، رغم اختلاف كل من القانونين الفرنسي والمصري بصدد الحقوق والحريات العامة، وتتمثل في إضفاء الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في الدستور الفرنسي عام ١٩٥٨م وتعديله عام ٢٠٠٨م ، ومن خلال الدستور المصري عام ٢٠١٤م وتعديله عام ٢٠١٩م.

- صعوبة الدراسة:

في أثناء بحثنا في الموضوع الذي شكل مادة للدراسة واجهتنا بعض الصعوبات أن الموضوع واسع يصعب الإحاطة بكل تفاصيله وتفريعاته في الدستور الفرنسي والدستور المصري واتجاهات المجلس الدستوري

(١) الدكتور/ أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) يخضع التفسير الدستوري للنظرية العامة في تفسير النصوص القانونية بشكل عام ، أنظر في الوسائل الفنية للتفسير الدستوري من خلال تطبيقات القضاء الدستوري المقارن : الدكتور/ مجدي مدحت النهري: تفسير النصوص الدستورية في القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) ، دار مكتبة الجلاء الجديد، المنصورة (مصر) ، طبعة عام ٢٠٠٣م ، ص ٤٠ .

الفرنسي والمحكمة الدستورية العليا بشأن الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون.

- خطة البحث:

سوف نتناول موضوع الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا ومصر، وسوف تقتصر الدراسة من خلال تقسيم الموضوع إلى مبحثين. بناء على ما تقدم ستكون خطة البحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا
- المبحث الثاني: الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في مصر
- الخاتمة: ونختم البحث بكلمة موجزة عن أهم ما تعرضت له من خلال البحث وأهم النتائج والتوصيات التي تتعلق بموضوع الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا ومصر.

المبحث الأول

الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا

وهو ما لُوحظ في منهج القضاء الدستوري في الكثير من الدول الأوروبية في وقت سابق ، كالنمسا وهولندا وسويسرا والدنمارك ، كما في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأستراليا ونيوزيلندا، ودول أمريكا اللاتينية (١). ولا يعني ذلك البتة أن القاضي الدستوري يمارس "وظيفة معيارية" ويخلق قواعد دستورية يفرضها على المشرع العادي ، فدوره في استخلاص "المبادئ ذات القيمة الدستورية" لا يتعدى الكشف عن مبادئ ضمنية موجودة (كمادة خام) بين ثنايا الدستور، وفي ضمير ووجدان الجماعة عبر نظامها القانوني . حيث يتدخل القاضي الدستوري من أجل استنباط وصياغة هذه المبادئ الضمنية ، وجعلها مبادئ مضبوطة قابلة للتطبيق ، واعتمادها كمرجع لقياس دستورية القواعد التشريعية. فالقاضي الدستوري هنا لا يفتنت على سلطة المشرع الدستوري ، وإنما ينطلق من النصوص الدستورية موظفًا سلطته في التفسير، ويقوم عبر عمل اجتهادي خلال ، ببحث معمق يستلهم روح النصوص ويستنتق إرادة واضعيها ، ليقرر في نهاية المطاف "مبدأ ذو قيمة دستورية" (٢).

(١) Michel Fromont ; la justice constitutionnelle dans le monde ;Dalloz ;1996 ; pp 115 et s .

- أشار إليه : الدكتور/ أحمد فتحي سرور : الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .
- Michael Detmold-Guy Scoffoni ; justice constitutionnelle et protection des droits fondamentaux en Australie ; R.F.D.C ; n 29; 1997,pp 03 et s .

(٢) الدكتور/ زكي محمد النجار: المرجع السابق ، ص ١٤٤ وما بعدها . والدكتور/ مجدي مدحت النهري: المرجع السابق ، ص

وقد كشفت تجربة القضاء الدستوري المقارن ، أن هذه الفكرة ظلت مدخلاً مهماً للقاضي الدستوري في سبيل تدعيم وترقية منظومة الحقوق والحريات ، باعتبارها منظومة مفتوحة ومتجددة ، تبعاً لتطور المستوى الحضاري للجماعة البشرية .

فكثيراً ما يعمل القاضي الدستوري على استخلاص "حريات جديدة" عن طريق تقوية معنى النص الدستوري - من باب تفسيره - وجعله يتسع لحريات وحقوق أخرى غير تلك التي يُعبّر عنها على نحو مباشر وصريح .

ففي فرنسا ركن المجلس الدستوري الفرنسي إلى المادة (٦٦) من الدستور التي تنص: " السلطة القضائية حارسة للحرية الشخصية ، وتضمن حمايتها في إطار القانون " ، ليؤسس عليها كل تشعبات الحرية الشخصية ، باعتبارها حريات وحقوق مشتقة لازمة لكمال معنى الحرية الشخصية (١).

ومن جهة أخرى تعامل مع الحريات الشخصية المشتقة بمنهج التفسير الموسع، من ذلك اعتباره أن حرية التنقل لا تقتصر فقط على التمتع بهذه الحرية ضمن الأراضي الفرنسية ، بل تتضمن أيضاً الحق في المغادرة والعودة إلى هذه الأراضي . واعتبر كذلك أن هذه الحرية يستفيد منها الأجانب المقيمون على الأراضي الفرنسية بطريقة شرعية أو غير شرعية ، مثلهم مثل المواطنين (٢).

وفضلاً عن توظيفه "للمبادئ الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية" ، استطاع المجلس الدستوري الفرنسي أن يستخلص من خلال نصوص عامة من إعلان الحقوق لعام ١٧٨٩م ومقدمة دستور عام ١٩٤٦م ، جملة من الحقوق والحريات الأساسية ، بالاعتماد على فكرة " المبادئ ذات القيمة الدستورية " .

وعلى صعيد آخر : دأب القضاء الدستوري المقارن على توظيف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان ، كمرجعية لتفسير النص الدستوري وتحديد مضمون الحقوق والحريات المقررة بموجب القواعد الدستورية ، الأمر الذي سمح للقاضي الدستوري باستخلاص بعض "المبادئ ذات القيمة الدستورية" المدعمة لحماية هذه الحقوق والحريات .

ووفقاً للفقرة الثانية من المادة (٣٧) من دستور عام ١٩٥٨م ، ومن قبل من خلال رقابته للنصوص ذات القيمة التشريعية مثل قرارات المادة (٣٨) من الدستور .

وفي هذا المعنى كتب JUILLARD أن وجود دولة القانون سوف تكون مهددة بطريقة مباشرة، نتيجة لعدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات، بينما سوف تكون الحقوق والحريات مهددة بصورة غير مباشرة نتيجة للإخلال بهذا المبدأ. فعدم التوازن بين السلطات وإن كان لا يمس مباشرة الحقوق والحريات، إلا أنه يخلق الشروط والظروف التي من شأنها تمس الحقوق والحريات(٣).

1) (Jacques Robert ;le juge constitutionnel juge des libertés ; op-cit, pp 20-21.

(٢) الدكتور/ أمين عاطف صليبا : المرجع السابق ، ص ٣١٥ .

(٣) (JUILLARD.P : " Difficultés du changement en matière constitutionnelle l aménagement de l article 61 de la constitution " . R.D.P. 1974, P. 1715.

وفي هذا المعنى أيضا Luchaire موضحا أن المجلس الدستوري في مجال حمايته للحقوق والحريات بطريقة غير مباشرة، قد وسع من نطاق القانون على حساب اللائحة قبل تحديد دور القانون وإخضاعه لرقابته من حيث الموضوع (١).

كما لاحظ Philip هذه السياسة المتبعة من جانب المجلس الدستوري من خلال تعبيره بأنه ، عندما أراد المجلس الدستوري أن يحمي الحريات الفردية ، تدخل بصورة كبيرة في نطاق الفقرة الثانية من المادة (٣٧) والتي تكرر للمشرع كل ما يتعلق بالحقوق والحريات أكثر من اعتماده وتطرقة للمادة (٦١) من الدستور نفسه (٢). ومما لا شك فيه أن اتجاه المجلس الدستوري بصدد حماية الحقوق والحريات بصورة غير مباشرة، في هذا الصدد، إنما يرجع إلى عاملين: الأول: أن فقرات المادة (٣٤) من الدستور والتي تتعلق بالحقوق والحريات، تتسم بعدم التحديد. العامل الثاني: يرجع إلى غياب القانون الأساسي ، في القيام بدوره في تحديد فقرات هذه المادة أو تكملتها وفقا لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة (٣٤) من الدستور (٣).

ولم يجعل المجلس الدستوري المادة (٣٤) من الدستور هي المصدر الوحيد للقانون ، وإنما رجع إلى مواد دستورية أخرى باعتبارها مصدرا للقانون ، من ناحية أخرى نجد أن المجلس الدستوري عندما رجع إلى المادة (٣٤) من الدستور ، وجدها تشتمل على نوعين من القوانين : قوانين تهدف إلى تحقيق القواعد الخاصة بموضوعات محددة . وقوانين تهدف إلى تحديد المبادئ الأساسية لموضوعات محددة . وكان الفقه الفرنسي يرى أن اختصاص القانون يتسم بالاتساع بصدد تحديد القواعد الخاصة بالموضوعات التي تشملها ، بمعنى أنه يملك تنظيم الموضوع بالتفصيل ، في حين أنه عندما يحدد المبادئ الأساسية لموضوع معين فإنه لا يملك إلا وضع المبادئ الأساسية فقط لهذا الموضوع ، وما عدا ذلك يكون لللائحة .

إلا أن المجلس الدستوري قرب بين المفهومين: وهما تحديد القواعد أو تحديد المبادئ الأساسية الخاصة بالموضوعات التي تندرج تحتها ، وهنا يؤكد الفقه بأن إلا أن المجلس الدستوري نجد أنه قرب من المفهومين المجلس الدستوري حرص على أن تكون السلطة اللائحية تابعة في الموضوعات جميعها التي تشملها المادة (٣٤) من الدستور ، سواء تلك التي تطلب الدستور من القانون أن يحدد فقط بالنسبة لها المبادئ الأساسية ، أو تلك التي تطلب الدستور من القانون تحديد القواعد الخاصة بها .

- نصت المادة (٣٤) من دستور عام ١٩٥٨م وتعديله عام ٢٠٠٨م: يحدد القانون القواعد المتعلقة بما يلي: " الحقوق المدنية والضمانات الأساسية التي يتمتع بها المواطنون لممارسة الحريات العامة والحرية والتعددية واستقلالية وسائل الإعلام؛ والالتزامات التي تُفرض لأغراض الدفاع الوطني على المواطنين في

1) (LUCHAIRE. F : " Le Conseil Constitutionnel et La protection constitutionnelle des droits et des libertés du citoyen " . article cite , p. 563

2) (" Lorsque, le Conseil constitutionnel a voulu protéger les libertés individuelles . il est advantage intervenc dans le cadre de l article 37. alinéa 2 , qui reserve a la competence du législateur tout ce qui touché aux droits fondamentaux et aux libertés des citoyen , que dans le cadre de l article 61, alinéa 2 " in " l élargissement de la saisine du conseil constitutionnel " Ar. Cite p. 17 .

3) (LE. MIRE . P. : Op. cite. P. 387 .

أنفسهم وفي ممتلكاتهم. الجنسية ووضع الأشخاص وأهليتهم وأنظمة الملكية الزوجية والتركات والهبات. تحديد الجنايات والجرح وكذلك العقوبات المقررة بشأنها؛ والإجراءات الجزائية؛ والعفو؛ وإنشاء الهيئات القضائية الجديدة والقانون الأساسي لأفراد السلطة القضائية. أساس الضرائب بجميع أنواعها ونسبها وكيفية تحصيلها؛ ونظام إصدار النقود". كما ستحدد القوانين القواعد المتعلقة بما يلي: "النظام الانتخابي لمجلسي البرلمان والمجالس المحلية والهيئات التمثيلية للفرنسيين المقيمين خارج فرنسا وكذلك شروط الاضطلاع بالولايات والوظائف الانتخابية التي يمارسها أعضاء مجالس التداول في المجتمعات المحلية. إنشأ فئات الكيانات القانونية العامة.

والضمانات الأساسية التي تُمنح للموظفين المدنيين والعسكريين في الدولة. تأميم المؤسسات ونقل ملكية المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص". ويضبط القانون المبادئ الأساسية الآتية:

- التنظيم العام للدفاع الوطني. الاستقلال الإداري للمجتمعات المحلية وصلاحياتها ومواردها. التعليم. المحافظة على البيئة. نظام الملكية وحقوق الملكية والالتزامات المدنية والتجارية. قانون العمل وقانون النقابات العمالية والضمان الاجتماعي. تحدد قوانين الموازنة موارد الدولة وأعباءها وفق الشروط وفي ظل التحفظات التي يقرها قانون أساسي. تحدد قوانين تمويل الضمان الاجتماعي الشروط العامة التي تضمن توازنه المالي وتضبط نفقاته المسطرة بالنظر إلى إيراداته المتوقعة وفق الشروط وفي ظل التحفظات التي يقرها قانون أساسي. تحدد قوانين التخطيط أهداف عمل الدولة. تحدد قوانين التخطيط المبادئ التوجيهية متعددة السنوات للمالية العامة. وعليها أن تسهم في تحقيق هدف حسابات متوازنة للإدارات العامة. يمكن أن تحدد وتُستكمل أحكام هذه المادة بموجب قانون أساسي^(١).

- مجال القانون واللائحة في المادة (٣٤) من دستور عام ١٩٥٨م وتعديله عام ٢٠٠٨م:

دستور الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨م جاء بتنظيم جديد ، من حيث تحديده لمجال كل من القانون واللائحة ، حيث جاء في المادة (٣٤) من الدستور الموضوعات التي يجوز للمشرع أن يتناولها بقانون عادي ، وما عدا ذلك يدخل في مجال اللائحة وفقا للفقرة الأولى من المادة (٣٧) من الدستور، وجاء في الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من الدستور ، محددًا النصوص ذات الطبيعة التشريعية والتي تدخل في نطاق المجال اللائحي - وهي التي كانت قائمة قبل نفاذ دستور الجمهورية الخامسة - يمكن أن تعدل من خلال قرارات لائحية بشرط الحصول على رأي مجلس الدولة قبل تعديلها ، إما بالنسبة للموضوعات التي يتناولها البرلمان بالتنظيم ، بعد سريان الدستور وتدخل ضمن مجال السلطة اللائحية فلا يجوز للسلطة اللائحية أن تتناولها بالتعديل إلا بعد إعلان المجلس الدستوري بأن هذه الموضوعات تدخل بطبيعتها في مجال السلطة اللائحية وفقا للفقرة السابقة. وقبل تأكيد المجلس الدستوري اتساع نطاق القانون وعدم حصره في المادة (٣٤) - وبالتالي تأييد الرأي

(١) يراجع نصوص المواد: (٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٦١ و ٦١/١ و ٦٢) من دستور عام ١٩٥٨م وتعديله عام ٢٠٠٨م:

- Texte intégral de la Constitution du 4 octobre 1958 en vigueur. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/le-bloc-de-constitutionnalite/texte-integral-de-la-constitution-du-4-octobre-1958-en-vigueur>. تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠م.

الغالب في الفقه - كان يأخذ بموقف الفقه المضيق لاختصاص القانون وحصره في هذا المادة (٣٤) من الدستور ، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن قضاء المجلس الدستوري قد مر بمرحلتين بصدد تحديد مجال القانون وفقا لدستور الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨م.

وبناءً على هذا التنظيم الدستوري بين كل من القانون واللائحة ، اعتقد بعض الفقه الفرنسي أن مجال القانون يجد مصدره في المادة (٣٤) من الدستور فقط ، بينما كان الرأي الغالب في الفقه الفرنسي يرى أن مجال القانون لا ينحصر فقط في المادة (٣٤) من الدستور وإنما توجد بعض المواد المكملة لهذا الاختصاص التشريعي والذي من بينها ما يتعلق بالحقوق والحريات.

وقد قام GENEVOIS بحصر المواد الدستورية التي تمنح القانون اختصاصا لم يرد في الموضوعات الثابتة بالمادة (٣٤) من الدستور .

- **ففي المرحلة الأولى** ، والتي ترتبط منذ وجوده وحتى عام ١٩٦٥م حيث تجاهل المجلس الدستوري تفسير الفقه ، وبالتالي حاصرا دور القانون في المادة (٣٤) من الدستور ، كما أنه كان لا يرجع إلا للمواد (٣٤) ، (٣٧) و(٦٢) من دستور عام ١٩٥٨م حتى ولو كان الموضوع محل فحص المجلس الدستوري يركز على نص دستوري آخر غير هذه المواد الدستورية (١).

وبرر كل من Favoreu et Philip موقف المجلس الدستوري ، من خلال الربط بين موقفه وموقف اللجنة الدستورية الاستشارية في رفضها لاقتراح بعض أعضائها لعدم تعديل النصوص ذات الطبيعة التشريعية ، إلا بعد إعلان المجلس الدستوري بأن هذه النصوص غير متناقضة مع فقرات المادة (٣١) من الدستور والتي أصبحت المادة (٣٤) ، ولكن اللجنة الدستورية استبعدت هذه الصيغة ، بدافع استفادة الحكومة بحرية أكبر في التصرف ، حيث جاء في النص النهائي بأن تعديل النصوص ذات الطبيعة التشريعية من جانب السلطة اللائحية ، يكون إلا إذا أعلن المجلس الدستوري أن هذه النصوص ذات طبيعة لائحية وفقا للفقرة الأولى من المادة (٣٧) .

- **بينما في المرحلة الثانية** : من قضاء المجلس الدستوري والتي بدأت مع قراره بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٥م حيث حدد صراحة بأن مجال القانون الصادر عن البرلمان لا ينحصر فقط في المادة (٣٤) من الدستور ، وإنما يتحدد هذا المجال بالرجوع إلى مواد أخرى من الدستور (٢)، وقد كان هذا القرار يتعلق بأقاليم ما

(١) من قبيل ذلك حيث كان الموضوع الخاضع لفحص المجلس الدستوري يتعلق بالفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الدستور - يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 62-20 L du 4 décembre 1962 . " cons 1 " . Recueil, p. 34. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1962/62-20-l/decision-n-62-20-l-du-4-decembre-1962.6404.html>.

- Décision n° 64-29 L du 12 mai 1964. " cons 1 " . Recueil, p. 37. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/decisions-depuis-1958/decisions-par-date/1964/64-29-l/decision-n-64-29-l-du-12-mai-1964.6632.html>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٣٠/١١/٢٠٢٢م)

(٢) يراجع قرار المجلس:

وراء البحار حيث ربط المجلس بين المواد (٧٢) ، (٧٤) والعلاقة بينهما وبين المادة (٣٤) من الدستور منتها إلى اختصاص القانون بتحديد التنظيم الإداري بالنسبة لهذه الأقاليم. ومنذ هذا القرار لم يتردد المجلس الدستوري من توسيع مجال القانون حيث حظيت المواد المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار ، بتطبيق متواتر من جانب المجلس الدستوري من حيث تحديد النظام الإداري لهذه الأقاليم مما اعتبره بعض الفقه أنه بمثابة حق من حقوق والمواطن^(١)، كذلك المادة (٦٤) والخاصة بنظام القضاة ، المادة (٦٦) المتعلقة بالحرية الفردية . وأن التغيير بين التعبيرات التي كانت محل الاقتراح الذي رفض من جانب اللجنة الدستورية ، عن ذلك الذي اعتمد منها ، يميل إلى توسيع مجال القانون ، حيث كان من السهل على المجلس الدستوري أن يقر بأن هذه النصوص هي بحسب الأصل ذات طبيعة تشريعية ، وبالتالي استبعاد أي تدخل لائحي من جانب الحكومة .

يتضح مما سبق أن دور المجلس الدستوري فيما يتعلق بمجال القانون واللائحة لم يقف عند حدود المادة (٣٤) من الدستور ، وذلك على عكس ما ذهب بعض الفقه ، وما ذهب إليه المجلس الدستوري نفسه في بداية الأمر ، ولكن مجال القانون لا يقف عند حدود نصوص القانون العادي ، وإنما منح الدستور للمشرع وحده إصدار القوانين الأساسية والتي بدون شك من الأسس القانونية التي توسع من مجال القانون ، وبالتالي من مجال حماية الحقوق والحريات بصورة غير مباشرة .

- مفهوم القواعد والمبادئ الواردة بالمادة (٣٤) من الدستور :

إن المجلس الدستوري الفرنسي نجده قبل تطرقه لفقرات المادة (٣٤) من الدستور وإعطائه لها تفسيراً واسعاً وتوسيع مجال القانون ، فإنه حاول أن يوسع من مجال القانون وذلك من خلال تفسيره القواعد والمبادئ الواردة بالمادة (٣٤) من الدستور ، وتقريبه من مفاهيمها ، والتي تعطى القانون فقط الحق في تحديد القواعد القانونية لطائفة من الموضوعات ، ووفقاً لهذا التعبير تكون السلطة اللائحية مجرد سلطة مقيدة أو مجرد تنفيذية من ناحية .

ومن ناحية ثانية ، أعطت هذه المادة للمشرع مجرد تحديد المبادئ الأساسية فقط لموضوعات محددة على سبيل الحصر ، وهنا يكون للسلطة اللائحية دور يتجاوز مجرد تنفيذ القانون وهو ما ينعكس على الحقوق والحريات .

والمجلس الدستوري استطاع أن يفسر هذه المفاهيم بصورة واسعة ، على النحو الذي يدعم من دور القانون تجاه اللائحة ، وذلك من خلال التقريب بين مفاهيم وتعبيرات المادة (٣٤) من الدستور .

"Fixions des règles " et de " Determination des principes fondamentaux"

وقد اعتمد المجلس الدستوري القانون السابق على دستور عام ١٩٥٨م، وتحديد القواعد القانونية

والمبادئ الأساسية للمادة (٣٤) من دستور عام ١٩٥٨م.

- Décision n° 65-34 L du 2 juillet 1965. " cons 1 " . Recueil, p. 75 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1965/65-34-1/decision-n-65-34-1-du-2-juillet-1965.6647.html>.(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢م).

¹(LUCHAIRE. F: " Le Conseil Constitutionnel et La protection constitutionnelle des droits et des libertés du citoyen " . article cite , p. 565.

- القانون السابق على دستور عام ١٩٥٨ م :

أوجد دستور الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨م نوعاً من توزيع الاختصاص بين البرلمان والحكومة ، وفقاً لمواده (٣٤) و (٣٧) وبالتالي حصر القانون في موضوعات ، وما عدا ذلك فهو للسلطة اللائحية ، فإن النتيجة المترتبة على هذه المواد أنه بمجرد نفاذ الدستور يلغى كل ما كان قائماً قبله بالنسبة لأختصاصات كل من القانون واللائحة ، وذلك على أساس أن اللاحق ينسخ السابق ، وبالتالي يكون كل ما هو خارج عن نطاق القانون يكون للائحة الحق في تعديله أو إلغائه بلائحة دون اللجوء إلى المشرع ، وبذلك تنص المادة (١/٣٧) من الدستور الفرنسي عام ١٩٥٨م ، وهذا التفسير لم يكن هو المتبع من القضاء الفرنسي سواء في مجلس الدولة أو المجلس الدستوري .

وأخذ المجلس الدستوري بهذه الرأي من خلال قراره الصادر في ٢٧ نوفمبر عام ١٩٥٩م ، وتتعلق هذه القضية بمسألة *au prix des baux a ferme* .

وهذا المعيار مر من جانب المجلس الدستوري بمراحل ثلاثة ففي البداية استخدم تعبير أهمية الموضوع " L' IMPORTANCE DES DISPOSITIONS EN CAUSE " ليضعه في نطاق القانون ، وإن كان يدخل في مجال اللائحة بعد العمل بالدستور وذلك على أساس أهمية هذا الموضوع وتنظيمه بقانون (١). ولجأ المجلس في مرحلة تالية إلى معيار الدائمة أو الاستمرارية " LA PERMANENCE " وأخيراً معيار القانون السابق .

ولحل الخلاف بين الحكومة ومجلس الشيوخ كان أمام المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٧ نوفمبر عام ١٩٥٩م أن يرجع إلى المادة (٣٤) ، وخاصة إلى الفقرة المتعلقة بحق الملكية كما استند إليها مقدمو الطلب ، إلا أنه فضل أن يأخذ بمعيار القانون السابق على الدستور في هذه القضية ليحدد ما إذا كانت المسائل التي تناولها القانون من حق السلطة اللائحية أم أنها تتعلق بالقانون ، ولهذا رأى أنه لا يجب تحديد المبادئ الأساسية بصورة مجردة وإنما يجب أن تحدد في ضوء الإجراءات الموجودة من قبل (٢).

وفسر الفقه الفرنسي هذا المعيار بأنه يقوم على شرطين :

الشرط الأول : ما إذا كان لا توجد قيود سابقة على دستور الجمهورية الخامسة للتصرف القانوني ، في هذه الحالة لا يمكن تقييد هذا التصرف إلا من خلال تدخل المشرع وحده دون الإدارة ، ففي هذه الحالة يكون للمشرع وحده المساس بهذا المبدأ تحت رقابة القضاء .

أما الشرط الثاني : حالة وجود قيود سابقة يكون هنا للسلطة اللائحية تعديل هذه الحدود والقيود . وقد عبر GENEVOIS عن هذا المعيار من خلال تعبيره عما إذا كنا بصدد أول مساس بالحقوق أو أول تقييد له .

(١) (LE. MIRE.P : op. cite . p. 393..)

(٢) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 59-1 FNR du 27 novembre 1959. " cons 4 " . Recueil, p. 71. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1959/59-1-fnr/decision-n-59-1-fnr-du-27-novembre-1959.6244.html>

(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤م).

"LA PREMIERE ATTEINTE OU LA PREMIERE RESTRICTION"

وأيضاً من عبر عن هذا المعيار COHEN بأنه في كل مرة توجد قاعدة سابقة محددة وهامة ، إذا توافرت هذه القاعدة يعتبر تعديلها من الأمور المحجوزة للقانون أو بصيغة أخرى أن القانون يوجد القواعد الجديدة للموضوع (١)، ويضيف VINCENT بأن المبادئ الأساسية يجب أن تحدد من خلال القانون السابق (٢).

ورؤية المجلس الدستوري في قضية au prix des baux a ferme فإن السلطة اللائحية تعتبر مختصة لأجل تنظيم وتعديل القواعد التي تفرض على المتعاقدين ، ضوابط وحدود معينة ، وذلك لأن حريتهم كانت محلاً لقيود سابقة على الدستور وفقاً لقانون ٩ يونيو ١٩٢٧م.

وهذه التي أخذ بها المجلس الدستوري لأول مرة في نوفمبر ١٩٥٩م أكدت من خلال قراراته التالية ، وموضوعات أخرى مختلفة ، من ذلك في قراره بتاريخ ٨ يولييه عام ١٩٦٠م قضية التعويض الناتج عن خسائر الحرب (٣). كذلك في قراره بتاريخ ٨ سبتمبر عام ١٩٦١م فيما يتعلق بتحديد أسعار المنتجات الزراعية (٤). وفي قراره بتاريخ ١١ يونيو عام ١٩٦٣م موضوع الحق في العمل (٥). وفي قراره بتاريخ ١٨ ديسمبر عام ١٩٦٤م الرقابة على المشروعات العامة (٦).

وفي قراره بتاريخ ٢ يولييه عام ١٩٦٥م بتنظيم السوق المالي (٧). وأخيراً في قراره بتاريخ ٢٧ فبراير عام ١٩٦٧م بصدد القضية الخاصة بمحلات بيع الخمر (٨). ولكن موقف المجلس الدستوري لم يقف عند هذا الحد

(١) " chaque fois que l existe une règle de droit antérieure précise et importante sa modification est reserve a la loi , autrement dit la loi fixe les règles nouvelles " , G. COHEN. A : Article cite, p. 754.
(٢) " Le fundamental se définit par rapport au droit antérieur " , VINCENT. F : " de l'inutilité de l'article 34 de la constitution du 4 octobre 1958 " A.J., 1965 . P. 570 .

(٣) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 60-7 L du 08 juillet 1960. " cons 1 " . Recueil, p. 35. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1960/60-7-l/decision-n-60-7-l-du-8-juillet-1960.6330.html>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٤/١٢/٢٠٢٢م) .

(٤) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 61-4 FNR du 18 octobre 1961."cons 3". Recueil, p. 50 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1961/61-4-fnr/decision-n-61-4-fnr-du-18-octobre-1961.6370.html>.

(تاريخ الزيارة بتاريخ ٥/١٢/٢٠٢٢م)

(٥) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 64-27 DC du 18 décembre 1964. " cons 5 " . Recueil, p. 29. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1964/64-27-dc/decision-n-64-27-dc-du-18-decembre-1964.6622.html>.

(تاريخ الزيارة بتاريخ ٥/١٢/٢٠٢٢م)

(٦) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 65-35 L du 2 juillet 1965. " cons 1 " . Recueil, p. 79. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1965/65-35-l/decision-n-65-35-l-du-2-juillet-1965.6649.html>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٥/١٢/٢٠٢٢م)

(٧) يراجع قرار المجلس:

، فمن خلال قراراته المستمرة نحو توسيع مجال القانون ، وبالتالي حمايته غير المباشرة للحقوق والحريات نجح ، في أن يحقق تناسق بين تحديد القواعد والمبادئ الأساسية الثابتة بالمادة (٣٤) من الدستور .

- تحديد القواعد القانونية والمبادئ الأساسية للمادة (٣٤) من دستور عام ١٩٥٨م:

وفقاً لنص المادة (٣٤) من الدستور نجد أن المشرع من ناحية ملزم بتحديد القواعد القانونية لطائفة من الموضوعات ، ومن ناحية أخرى يحدد المبادئ الأساسية لطائفة أخرى من الموضوعات ، وبناء على هذا النص يكون للمشرع الحق في تحديد كافة القواعد القانونية المتعلقة بالطائفة الأولى ، وبالتالي لا يكون للسلطة اللائحية ، إلا مجرد أعمال إرادة المشرع العادي بصدد هذه الموضوعات دون إضافة أو تعديل ، وهو ما يعبر عنه الفقه بأن سلطة الإدارة - بصدد هذه الطائفة التي يحدد البرلمان بالنسبة لها القواعد - دائماً سلطة خاضعة للقانون . وكان موقف المجلس الدستوري في البداية يفرق بين القواعد وبين المبادئ الأساسية وفقاً لنص المادة (٣٤) من الدستور ، ولكن قضائه اللاحق كان متميزاً بأنه بحق استطاع أن يقرب بين هذه التعبيرات في مرحلة تالية ، وظهر لك بصفة خاصة فيما يتعلق بموضوعي التأمين الاجتماعي ، والحق في العمل حيث أن المادة (٣٤) تعطي القانون فقط - تحديد المبادئ الأساسية ، وما عدا ذلك فهو للائحة ، ولكن من خلال موقف المجلس الدستوري وجدت اللائحة دائماً في حالة خضوع للقانون .

وحرص المجلس الدستوري ، فمن خلال قراره الخاص بإنشاء هيئات قضائية جديدة ، وفقاً للفقرة الخامسة من المادة (٣٤) من الدستور ، وفسر المجلس هذه الفقرة تفسيراً واسعاً حيث تشمل أيضاً إنشاء محاكم جزئية تنتمي إلى القضاء العادي وينحصر اختصاصها في المجال الجنائي فقط ، وذلك على أساس أن هذا الأمر يقتضي تحولاً عن مبدأ سابق ، في حين أن نشر هذه المحاكم في أقاليم مختلفة غير باريس بعد ذلك يعد من اختصاص السلطة اللائحية ، لأنه لا ينطوي على تحول مبدأ قائم ، ووجد هذا المبدأ من قبل من قبل القانون^(١).

وبالتالي نجد السلطة اللائحية في مجال إنشاء المحاكم الجزئية لأول مرة غير موجودة ، واعتبرها المجلس الدستوري من قبيل القواعد التي يجب على المشرع لا الحكومة تحديدها . كذلك بالنسبة لما تنص عليه الفقرة الثامنة من المادة (٣٤) والتي تخول المشرع إنشاء المؤسسات العامة حيث تعرض المجلس الدستوري فيما يتعلق بإدارة نقل السياح بباريس R.A.T.P^(٢).

وهذه الإدارة تتكون من رئيس وخمسة عشر عضواً من بينهم ثلاثة أعضاء عن الأقاليم المحلية أرادت الحكومة تعديل تكوين هذا المجلس ، وفي هذه القضية أعلن المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٧ نوفمبر عام

- Décision n° 67-44 L du 27 février 1967. Nature juridique de diverses dispositions des titres I et II du Code des débits de boissons et des mesures contre l'alcoolisme , " cons 4 " . Recueil , p. 26. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1967/67-44-1/decision-n-67-44-1-du-27-fevrier-1967.7000.html> .

(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥م)

^١ (G. COHEN. A : Article cite, p. 756.

^٢(Régie La regime autonome des transports parisiens.

١٩٥٩م بأن هذه الأداة نظراً لأنها تعتبر الوحيدة على المستوى الوطني فإنها تدخل في مجال القانون ، وليس مجال اللائحة ، محدداً في الوقت ذاته ضرورة أن يحتوي القانون على أن يكون من بين أعضاء هذه الإدارة ممثلون عن الجماعات المحلية.

وفي قرار آخر للمجلس الدستوري بتاريخ ٣ مايو عام ١٩٦١م عبر بكل صراحة، أن دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق باختصاص المشرع بتحديد القواعد القانونية لموضوع من الموضوعات الثابتة بالمادة (٣٤) لا يتعدى مجرد تطبيق القانون أي أنها سلطة تابعة وقد كان هذا القرار يتعلق بالحقوق المدنية (١). أما بالنسبة للطائفة الثانية من المادة (٣٤) من الدستور فوفقاً لظاهر هذا النص لا يكون للمشرع - فقط - إلا تحديد المبادئ الأساسية للموضوعات التي تدرج تحت هذه الفقرة ، وذلك على عكس دور المشرع بالنسبة للطائفة الأولى حيث يكون له أن يحدد كل القواعد المتعلقة بالموضوع ، ولا يكون لللائحة سوى دور هامشي فقط ، بينما في هذه الطائفة يكون لللائحة دور أساسي وهذا ما اتفق عليه الفقه الفرنسي ، حيث يرى البعض أن السلطة اللائحية لا يمكن أن تكون سلطة تنفيذية في هذا المجال وإنما قصد المشرع الدستوري بهذا النص من الفقرة (٣٤) من الدستور أن يرجع إلى قوانين البرامج التي أوجدها برلمان الجمهورية الرابعة ، وذلك لتلافي المنع الدستوري بعدم جواز التفويض للحكومة من جانب البرلمان (٢).

وفيما يتعلق بالتأمين الصحي أو الاجتماعي فسر المجلس الدستوري في قراراته بتاريخ ٨ يولييه عام ١٩٦٠م ، و٢ يولييه عام ١٩٦٥م ، و١٧ ديسمبر عام ١٩٧٠م ، و٦ أبريل عام ١٩٨٨م بصورة واسعة مفهوم المبادئ الأساسية للتأمين الاجتماعي حيث قرر أن هذا المفهوم لا يعني فقط المبادئ العامة للتأمين الاجتماعي ، وإنما أيضاً تحديد المبادئ التي تطبق بصدد الطوائف المختلفة للتأمين الاجتماعي (٣).

(١) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 61-13 L du 3 mai 1961. " cons 1 " . Journal officiel du 8 octobre 1961, page 9215 . Recueil, p. 36. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1961/61-13-l/decision-n-61-13-l-du-3-mai-1961.6376.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ٦/١٢/٢٠٢٢م).

- راجع في الفقه المصري مدى خضوع السلطة اللائحية بالنسبة للطائفة الأولى التي يحدد المشرع بشأنها القواعد ، الدكتور/ رأفت فودة: سلطة التقرير المستقلة ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٢) الدكتور/ رأفت فودة: سلطة التقرير المستقلة ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ و ١٨٤ .

(٣) يراجع قرارات المجلس:

- Décision n° 60-6 L du 8 juillet 1960. " cons 1 " . Journal officiel du 1er-2 août 1960, page 7149 . Recueil, p. 34. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1960/60-6-l/decision-n-60-6-l-du-8-juillet-1960.6328.html> .

- Décision n° 65-34 L du 2 juillet 1965. " cons 4 " . Journal officiel du 23 août 1965 . Recueil, p. 75 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1965/65-34-l/decision-n-65-34-l-du-2-juillet-1965.6647.html> .

- Décision n° 70-66 L du 17 décembre 1970. " cons 2 , 3 " . Journal officiel du 27 décembre 1970, page 12135 . Recueil, p. 47. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1970/70-66-l/decision-n-70-66-l-du-17-decembre-1970.7207.html> .

وفيما يتعلق بتقسيم وتوزيع حصص التأمين الاجتماعي بين الموظفين والعاملين حدد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٨ فبراير عام ١٩٨٤م بأن هذا الأمر يدخل في نطاق القانون وليس اللائحة المستقلة ، بينما يدخل في نطاق هذه الأخيرة فقط تحديد النسبة التي يجب على كل طائفة دفعه (١). وكذلك اتبع المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٧ أبريل عام ١٩٦٠م نفس هذه السياسة بصدد تحديد المستفيدين من هذا التأمين (٢).

- مفهوم تحديد القواعد:

المجلس الدستوري حرص على توسيع نطاق القانون ، كلما تعلق الأمر بحماية الحقوق والحريات العامة ، حيث عمل على تفسير الفقرات الواردة تحت الفقرة الثانية من المادة (٣٤) من الدستور على النحو الآتي :

- فمن حيث تحديد القواعد الخاصة بمفهوم الحقوق المدنية:

فإن المجلس الدستوري أكد في قراره بتاريخ ٣ مايو عام ١٩٦١م وقد وسع من مجال القانون مانحا إياه تحديد إمكانات التصويت من خلال تفويض أو توكيل بالنسبة للفرنسيين المقيمين بدولة أجنبية (٣)، وأكد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٤ ديسمبر عام ١٩٦٢م كما يرتبط بهذه الحقوق إسناد الحق في الانتخاب ، تحديد أهلية الانتخاب ، توزيع المقاعد ، كما سار على نفس هذه السياسة بصدد النظام الانتخابي بالنسبة للجمعيات البرلمانية ، والجمعيات النيابية المحلية (٤).

- Décision n° 88-156 L du 6 avril 1988 . " cons 5 " . Journal officiel du 8 avril 1988, page 4667 . Recueil, p. 47. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1988/88-156-l/decision-n-88-156-l-du-6-avril-1988.8586.html>.(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٩م)

(١) يراجع قرارات المجلس:

- Décision n° 60-10 L du 20 décembre 1960 . " cons 2 " . Journal officiel du 31 décembre 1960, page 12111 . Recueil, p. 39 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1960/60-10-l/decision-n-60-10-l-du-20-decembre-1960.6336.html>.

- Décision n° 84-136 L du 28 février 1984. " cons 1 , 3 " . Journal officiel du 2 mars 1984, page 764 . Recueil, p. 111. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1984/84-136-l/decision-n-84-136-l-du-28-fevrier-1984.8141.html>.(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٩م)

(٢) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 60-5 L du 7 avril 1960. " cons 1 , 2 " . Journal officiel du 29 avril 1960, page 3958 . Recueil, p. 32. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1960/60-5-l/decision-n-60-5-l-du-7-avril-1960.6326.html>.(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٩م)

(٣) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 61-13 L du 3 mai 1961. " cons 1 " . Journal officiel du 8 octobre 1961, page 9215 . Recueil, p. 36 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1961/61-13-l/decision-n-61-13-l-du-3-mai-1961.6376.html>.(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٣م)

(٤) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 62-20 L du 4 décembre 1962. " cons 1 " . Journal officiel du 7 décembre 1962, page 12025 . Recueil, p. 34 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1962/62-20-l/decision-n-62-20-l-du-4-decembre-1962.12025.html>.

- وفيما يتعلق بالفقرة الخاصة بالدفاع الوطني:

حيث فسر المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٧ نوفمبر عام ١٩٦٨م على التبعات التي تفرض بمناسبة الدفاع الوطني على المواطنين ، أو على أموالهم ، وليس هذا فحسب بل إن الأفعال والإجراءات الناتجة مباشرة عن هذا الخضوع ، تدخل في نطاق القانون ، وبصفة خاصة بالنسبة للوضع القانوني للمحاربين السابقين ، وبذلك اتفق كل من القاضي الإداري ، والدستوري على هذا المبدأ (١).

- وفيما يتعلق بإنشاء نظم وهيئات قضائية جديدة:

وضع المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ١٨ يولييه عام ١٩٦١م تحت هذا التعبير كل من الحالات التالية : إنشاء محكمة جزئية خاصة للفصل في المسائل الجنائية فقط (٢).
ووضع المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢١ ديسمبر عام ١٩٦٤م أو محكمة جزئية للفصل في قضايا من هم أقل من ثماني عشرة سنة (٣).
كما وضع المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٩ فبراير عام ١٩٦٥م تحت هذا التعبير إنشاء غرفة تختص بمسائل نزع الملكية (٤).

[decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1962/62-20-1/decision-n-62-20-1-du-4-decembre-1962.6404.html](http://www.conseil-constitutionnel.fr/decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1962/62-20-1/decision-n-62-20-1-du-4-decembre-1962.6404.html) . (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٣ م)

(١) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 68-8 FNR du 27 novembre 1968. " cons 1, 2 ". Journal officiel du 1er décembre 1968 . Recueil, p. 29 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1968/68-8-fnr/decision-n-68-8-fnr-du-27-novembre-1968.7119.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٣ م)

(٢) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 61-14 L du 18 juillet 1961. " cons 2 ". Journal officiel du 13 octobre 1961, page 9358 . Recueil, p. 38 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1961/61-14-l/decision-n-61-14-l-du-18-juillet-1961.6378.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٣ م)

(٣) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 64-31 L du 21 décembre 1964. " cons 2 ". Journal officiel du 30 décembre 1964 . Recueil, p. 43 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1964/64-31-l/decision-n-64-31-l-du-21-decembre-1964.6636.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ م)

- Hamon, Léo : Constitution et pouvoirs publics. Enfance, Recueil Dalloz, 1965, n° s.n., p.641-642. References doctrinales - 64-31 L. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1964/64-31-l/references-doctrinales.145670.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ م)

(٤) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 65-33 L du 9 février 1965 . " cons 2 ". Journal officiel du 22 mars 1965 . Recueil, p. 73 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1965/65-33-l/decision-n-65-33-l-du-9-fevrier-1965.6645.html> .

(تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ م) .

حيث اعتمد في مرحلة أولى من قضاؤه (حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي) تفسيراً موسعاً للحرية الشخصية ، يشمل فضلاً عن الحق في الأمن ، "الحق في التصرف في الجسد" و"حرية الحياة الخاصة" و "حرمة المسكن" و"سرية المراسلات" و"حرية التنقل" و "حرية الزواج" (١)(٢).

من ذلك حرية الاتصال السمعي البصري وحرية الإجهاض والحق في كفالة أمن الأفراد والأموال ، الحق في الحصول على مسكن ملائم ، فضلاً عن مجمل الحريات والحقوق المشتقة من الحرية الشخصية التي أعاد تأسيسها (في نهاية التسعينيات) على نص المادة الثانية من إعلان الحقوق لعام ١٧٨٩م (٣).

وقد عبر WALINE عن قضاء المجلس الدستوري في هذا الصدد بأن " المجلس الدستوري فسّر النص الدستوري ، بصورة مفيدة ولمصلحة ضمانات الحريات " (٤).

- أما فيما يتعلق بالضمانات الأساسية التي تمنح للمواطنين لممارسة حقوقهم:

فإن المجلس الدستوري يرجوعه المباشر لمقدمة الدستور لا شك من أنه يوسع من مجال القانون كما سبق أن أشرنا ، وهو ما يضيف حماية على الحريات ، علاوة على ذلك فإن المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٣ يولييه عام ١٩٧٥م جعل من مجال القانون منع أي شخص طبيعي أو معنوي من حيازة أكثر من محل لبيع الخمر ، أيضاً من أهم قرارات المجلس الدستوري بصدد تحقيق هذه الضمانات إعلانه عدم دستورية تعديل نص المادة (١/٣٨٨) من قانون الإجراءات الجنائية الذي يترك لرئيس المحكمة الابتدائية رخصة - في الدعاوى جميعها التي تدخل في اختصاص محكمة الجرح - وباستثناء الجرح المتعلقة بجرائم الصحافة - تقرير بصورة

(١) قرار المجلس الدستوري رقم ١٠٧ - ٧٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٩م الذي اعتبر فيه أن الحرية الشخصية لا تشمل فقط الحق في الأمن (عدم توقيف الشخص وحجزه بأساليب لا يجيزها القانون) ، بل تشمل أيضاً حرية التنقل (الذهاب والإياب) باعتبارها مبدأ ذو قيمة دستورية. وقراره رقم ١٦٤ - ٨٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٣م الذي اعتبر فيه حرمة المسكن من مقتضيات الحرية الشخصية ، وأكد ذلك في قراره رقم ٣٧٧ - ٩٦ بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٦م. وقراره رقم ٣٢٥ - ٩٣ بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٣م الذي اعتبر فيه حرية الزواج بمكونات الحرية الشخصية . وقراره رقم ٣٥٢ - ٩٤ بتاريخ ١٠/١/١٩٩٥م الذي اعترف فيه لأول مرة بالقيمة الدستورية لحق الحياة الخاصة باعتباره من مكونات الحرية الشخصية.

- انظر عرض هذه القرارات في :

- Dominique Rousseau ; Droit du contentieux constitutionnel, op-cit, pp 410 et s.

(٢) غير أن المجلس الدستوري الفرنسي تراجع عن هذا المفهوم الواسع للحرية الشخصية في نهاية التسعينيات ، وأصبح يقصرها على الحق في الأمن ، وبالتالي أعاد تأسيس باقي الحريات (التي كانت مرتبطة بالحرية الشخصية) على المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩م التي تنص على مبدأ الحرية بشكل عام .

(٣) انظر تفاصيل أكثر حول قرارات المجلس الدستوري بهذا الخصوص: الدكتور/ عبد المجيد إبراهيم سليم: السلطة التقديرية للمشرع، المرجع السابق، ص ٦٦ وما بعدها .

- وانظر أيضاً :

- Dominique Rousseau ; op-cit, pp 410 et s. Jacques Robert ;le juge constitutionnel juge des libertés, op-cit, pp 24 et s.

(٤) (Cite par LE. MIRE.P : op. cite . p. 398.

تقديرية وبدون طعن في قراره عما إذا كانت هذه المحكمة سوف تشكل من ثلاثة قضاة ، أو تشكل من قاضي واحد ، مع تخويله نفس سلطات رئيس المحكمة ، وقد بني المجلس قراره على أساس مخالفته لمبدأ المساواة أمام العدالة ، والذي يستخلص من مبدأ المساواة إما القانون الوارد في إعلان ١٧٨٩م (١).

ووضع المجلس الدستوري من خلال قراره بتاريخ ٢١ ديسمبر عام ١٩٦٤م في مجال القانون ، القواعد التي من خلالها يمكن تحقيق ضمانات واستقلالية المحاكم الخاصة بقضايا الأطفال ، وقد عبر MESNARD أن هذا الاتجاه لا يمكن تفسيره إلا بناء على اهتمام المجلس الدستوري بقضية الحريات (٢).

وفسر المجلس الدستوري الفقرة الخاصة بالضمانات المتعلقة بالعمالين المدنيين والعسكريين بالدولة بصور توسع من مجال القانون ، فمن خلال قراره بتاريخ ٢٩ يناير عام ١٩٦٠م اعتبر أن التقدم للوظيفة من خلال المرور بمسابقة ، يكون من مجال القانون تحديد صور وشروط التقدم لهذه المسابقة ، كذلك فيما يتعلق بنقل ملكية المشروعات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، حيث ضم إلى هذه الفقرة حل الشركة الوطنية للمشروعات الصحفية ، وبالتالي عدم قدرة على تعبير نقل الملكية بالمعنى الضيق لهذا اللفظ (٣).

ومن أبرز مظاهر توسيع المجلس الدستوري لمجال القانون ، فيما يتعلق بالفقرة الخاصة بإنشاء الجرائم والعقوبات ، حيث إن المادة (٣٤) من الدستور الفرنسي ، تمنح القانون فقط تحديد الجنايات والجرح والعقوبات التي تطبق عليهم ، وبالتالي فإن تحديد المخالفات والعقوبات التي ستطبق بصدها تكون من اختصاص السلطة اللائحية المستقلة ، ولكن المجلس الدستوري حرص منه على حماية الحقوق والحريات ، أقر في قراره بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣م نوعا من التمييز بالنسبة للمخالفات : فالمخالفات التي يترتب عليها فقط مجرد غرامة مالية فإن تحديد هذه المخالفات والغرامات التي ستسري عليها إنما يدخل في المجال اللائحي . أما إذا كان سيترتب على المخالفة حرمان من الحرية مثل عقوبة الحبس ، فإن تحديد هذه المخالفات والعقوبات التي ستسري عليها يدخل في مجال القانون ، وبالتالي كان اتجاه المجلس الدستوري من خلال إجراءاته لهذا التمييز ، إنما كان بدافع الحرص على حماية الحقوق والحريات ، على الرغم من أن الدستور لا يعمل هذا التمييز (٤).

(١) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 75-56 DC du 23 juillet 1975. " cons 6 ". Journal officiel du 24 juillet 1975, page 7533 . Recueil, p. 22 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1975/75-56-dc/decision-n-75-56-dc-du-23-juillet-1975.7425.html> (م ٢٠٢٢/١٢/١٦ تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٦).

(٢) (" Cela ne peut s'expliquer que par le souci de défendre les libertés " cite ., par , LE. MIRE.P : op. cite . p. 399.

(٣) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 60-3 L du 29 janvier 1960. " cons 2 ". Journal officiel du 17 février 1960, page 1567 . Recueil, p. 30 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1960/60-3-l/decision-n-60-3-l-du-29-janvier-1960.6322.html> (م ٢٠٢٢/١٢/١٦ تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٦).

(٤) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 73-80 L du 28 novembre 1973. " cons 11 ". Journal officiel du 6 décembre 1973, page 12949 . Recueil, p. 45. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil->

- مفهوم المبادئ الأساسية للموضوعات:

اتجه المجلس الدستوري بتوسيع مجال القانون في نطاق الحقوق والحريات العامة ، وبالتالي التوازن بين القانون واللائحة لحساب القانون ، تتضح بصورة واضحة فيما يتعلق بالموضوعات التي شملتها الفقرة الرابعة من المادة (٣٤) من الدستور ، والتي تنص على أن يحدد القانون المبادئ الأساسية لموضوعات معينة ، وهنا يكون للقانون فقط تحديد الخطوط العريضة لهذه الموضوعات تاركا لللائحة دور هام في تحديد مضمون هذه الموضوعات ، وفي ضوء الخطوط التي وضعها المشرع . إلا أن المجلس الدستوري لم يأخذ بهذا التفسير على النحو الذي جعل من السلطة اللائحية سلطة خاضعة وتابعة ولا تختلف باختلاف ما إذا كنا بصدد تحديد قواعد خاصة بموضوع معين ، أو ما إذا كنا فقط بصدد تحديد المبادئ الأساسية لهذا الموضوع ، وذلك على النحو الآتي :

- بالنسبة للمبادئ الأساسية للإدارة الحرة للأقاليم والجماعات المحلية:

فقد فسر المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ١٢ مايو عام ١٩٦٤م تعبير الجماعات المحلية COLLECTIVITES LOCLLES لم يقصره على الأقاليم المحلية ، أو بعض المدن ذات النظام الخاص مثل مدينة باريس ، بل وسع من هذا التعبير ليشمل المنشآت العامة لهذه الجماعات (١)، وفسر المجلس الدستوري في قراره بأن من قبيل الموضوعات التي تدخل في القانون تعريف تكوين أجهزة التداول والتشاور لهذه الأقاليم ومنشآتها العامة ، كذلك النظام القانوني لأعضاء هذه الأجهزة ، وكذلك قرار المجلس الدستوري بتاريخ ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٧م بنقل اختصاص جماعة محلية إلى الدولة ، لا يتم إلا من خلال القانون (٢)، وأيضاً

[constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1973/73-80-1/decision-n-73-80-1-du-28-novembre-1973.7378.html](http://www.conseil-constitutionnel.fr/constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1973/73-80-1/decision-n-73-80-1-du-28-novembre-1973.7378.html). (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

(١) يراجع قرارات المجلس:

- Décision n° 64-29 L du 12 mai 1964. " cons 1 " . Journal officiel du 31 mai 1964 . Recueil, p. 37 .
<http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1964/64-29-1/decision-n-64-29-1-du-12-mai-1964.6632.html> .

- Décision n° 75-84 L du 19 novembre 1975. " cons 1 " . Journal officiel du 23 novembre 1975 .
Recueil, p. 35. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1975/75-84-1/decision-n-75-84-1-du-19-novembre-1975.7435.html> .

- Décision n° 76-89 L du 2 juin 1976. " cons 1 " . Journal officiel du 6 juin 1976, page 3476 .
Recueil, p. 52. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1976/76-89-1/decision-n-76-89-1-du-2-juin-1976.7491.html> . commentaire , FAVOREU . L : R.D.P. 1975, P. 229. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

(٢) يراجع قرارات المجلس:

- Décision n° 67-49 L du 12 décembre 1967. " cons 1 " . Journal officiel du 24 décembre 1967 .
Recueil, p. 39 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1967/67-49-1/decision-n-67-49-1-du-12-decembre-1967.7010.html> .

- Décision n° 70-63 L du 9 juillet 1970. " cons 1 " . Journal officiel du 19 juillet 1970, page 6773 .
Recueil, p. 41 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1970/70-63-1/decision-n-70-63-1-du-9-juillet-1970.6773.html> .

قضى المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢ يونيو عام ١٩٧٦م بأن إلزام جماعة محلية بنقل بعض المستندات والوثائق الخاصة بها إلى الأرشيف المتعلق بالأقاليم ، لا يكون إلا من خلال قانون يصدر عن البرلمان (١).

- وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية المتعلقة بالحق في العمل :

فقد اعتبر المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ١٢ يولييه عام ١٩٦٧م من الأمور التي تدخل في نطاق القانون ، اتفاقية جماعية تتضمن نصوصاً تقرر للعاملين مزايا أكثر من تلك المحددة بالقوانين واللوائح (٢)، وكذلك اعتبر المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ١٣ سبتمبر عام ١٩٧٩م من مجالات القانون تقرير إعانات خاصة لطائفة من العاملين ، كذلك تحديد الشروط القانونية التي يجب توافرها لمنح هذه الإعانات من مجالات القانون (٣).

من ذلك أيضا اعتبر المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٣ مايو عام ١٩٧٩م من مجالات القانون ضم يوم ٨ من مايو إلى قائمة أيام الأعياد الواردة بالمادة (١/٢٢٢) من قانون العمل (٤).

[decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1970/70-63-l/decision-n-70-63-l-du-9-juillet-1970.7201.html](http://www.conseil-constitutionnel.fr/decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1970/70-63-l/decision-n-70-63-l-du-9-juillet-1970.7201.html) . (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م).

(١) يراجع قرارات المجلس:

- Décision n° 76-89 L du 2 juin 1976. " cons 1 " . Journal officiel du 6 juin 1976, page 3476 . Recueil, p. 52. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1976/76-89-l/decision-n-76-89-l-du-2-juin-1976.7491.html>.

- Décision n° 80-120 L du 30 décembre 1980 . Journal officiel du 31 décembre 1980, page 3244 . Recueil, p. 78. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1980/80-120-l/decision-n-80-120-l-du-30-decembre-1980.7799.html>.

- Décision n° 87-149 L du 20 février 1987. Journal officiel du 26 février 1987, page 2208 . Recueil, p. 22 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1987/87-149-l/decision-n-87-149-l-du-20-fevrier-1987.8355.html> .

(تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

(٢) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 67-46 L du 12 juillet 1967. " cons 1 " . Journal officiel du 24 septembre 1967 . Recueil, p. 31 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1967/67-46-l/decision-n-67-46-l-du-12-juillet-1967.7004.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

(٣) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 79-109 L du 13 septembre 1979. " cons 4 " . Journal officiel du 14 septembre 1979 . Recueil, p. 47 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1979/79-109-l/decision-n-79-109-l-du-13-septembre-1979.7742.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

(٤) يراجع قرارات المجلس:

- Décision n° 79-11 FNR du 23 mai 1979. " cons 1 " . Journal officiel du 25 mai 1979 . Recueil, p. 57. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1979/79-11-fnr/decision-n-79-11-fnr-du-23-mai-1979.7734.html> .

(تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

وانفق كل من مجلس الدولة والمجلس الدستوري ، على أن يدخل في نطاق القانون تحديد الشروط الجماعية للعمل ، وبالتالي يخرج هذا الاختصاص من مجال السلطة اللائحية (١).
وكما انتهى المجلس الدستوري إلى أن القواعد المتعلقة بتحديد مساهمة العاملين في إدارة المشروعات إنما تدخل في مجال القانون (٢).

وبدت سياسة المجلس الدستوري لتوسيع مجال القانون - من أجل حماية الحقوق والحريات - أكثر وضوحاً فيما يتعلق بموضوع التأمين الاجتماعي ، وقد وصفه البعض بأنه المثل الحقيقي والمعبر عن هذه السياسة القضائية للمجلس الدستوري ، بحيث لم يقصر المجلس هذا التعبير على أنه يشمل فقط الناظم العام لهذا المبدأ ، ولكن أيضاً النظم الخاصة بطوائف خاصة من الأفراد مثل الضمان الاجتماعي في المجال الزراعي ، نظام الضمان المتعلق بالمحاليين على المعاش بدون أجر في المهن غير الزراعية ، تقرير المعاش التكميلي بالنسبة للعاملين في المجال الملاحي ، كذلك نظام

"DU REGIME DE PENSION DES SAPEURS-POMPIERS NON-PROFESSIONNELS ". (٣)

وأضاف المجلس الدستوري إلى مجال القانون وليس اللائحة في قراره بتاريخ ٧ أبريل ١٩٦٠ م ، وجود نظم خاصة من الإعانات للأفراد مثل إعانات السكن ، إعانات الحمل ، كذلك تحديد المبادئ التي سوف تطبق على كل نظام من هذه النظم الخاصة من الإعانات ، وفي الوقت نفسه تحديد الطوائف التي تستفيد من هذه النظم ، وأكد المجلس الدستوري في قراره كذلك تحديد المبادئ الأساسية بإدارة صناديق التأمين الاجتماعي من قبل ممثلين للموظفين والعاملين ، كذلك شروط تكوين المجالس الإدارية (٤).

- وفيما يتعلق بحق الملكية والالتزامات المدنية والتجارية:

١) (C.E : 13 JUILLET 1963, Syndic national des ingénieurs- conseils , Rec., p. 429.

- يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 67-46 L du 12 juillet 1967. " cons 1 " . Journal officiel du 24 septembre 1967 . Recueil, p. 31 . <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1967/67-46-l/decision-n-67-46-l-du-12-juillet-1967.7004.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢ م).

٢) (FRANCK. C : Droit constitutionnel , Op . Cit., p. 170.

٣) (GENEVOI . B : op. cité., p. 91 et 97.

(٤) يراجع قرارات المجلس:

- Décision n° 60-4 L du 7 avril 1960. " cons 1 " . Journal officiel du 29 avril 1960, page 3958 . Recueil, p. 31. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1960/60-4-l/decision-n-60-4-l-du-7-avril-1960.6324.html> .

- Décision n° 61-11 L du 20 janvier 1961. " cons 1 " . Journal officiel du 18 février 1961, page 1833 . Recueil, p. 33. <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/acces-par-date/decisions-depuis-1959/1961/61-11-l/decision-n-61-11-l-du-20-janvier-1961.6372.html> . (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢ م).

فقد فسر المجلس هذه الفقرة لصالح القانون ، وذلك من خلال إعطاء القانون وليس اللائحة الحق في إنشاء التزامات الشركات الوطنية التي تنتج مواد نووية ، بتحمل كافة النتائج المترتبة على هذا النشاط ، كذلك للقانون وحده تحديد مسائل التعويض في حالة نزع الملكية ، كما أعطى القانون وحده تبنى إجراءات من شأنها تلزم أحد طرفي العقود باحترام اتفاقية لم توقع بعد ، كما يدخل في مجال القانون مسألة تعيين خبير من قبل السلطة القضائية ، وذلك باعتبار أن ذلك يمثل ضماناً أساسية لطرفي عقد المزارعة.

ويتضح مما تقدم أن المجلس الدستوري قد أثبت عكس تخوف الفقه من وجود السلطة اللائحية المستقلة في مجال الحقوق والحريات ، كما أنه يكون في الوقت ذاته حقق اقتراح WALINE فيما يتعلق بالمادة (٣٤) أمام اللجنة الدستورية ، بأن كل تقييد جديد للحرية لا يكون إلا من جانب القانون ، كما حرص المجلس الدستوري ، على أن يضع في نطاق القانون بأن يحدد المبادئ الأساسية لموضوع ما ، على أن يضع القواعد الخاصة للموضوع نفسه.

"LE LEGISLATEUR DETERMINE LES PRINCIPES ET FIXE LES REGLES DE LA MEME MANIERE. "

ومن ذلك قضاء المجلس الدستوري الفرنسي الذي كان يرفض في البداية التسليم بدستورية حقوق الإنسان التي لم ترد صراحة في متن الدستور .

- وأكد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ١٨ يناير عام ١٩٩٥م (١): " الارتباط بـ "الحرية الفردية" في تفسيرها الواسع - باعتبار أن منع الإخلال بالنظام العام ، ولا سيما الإخلال بأمن الأشخاص والممتلكات ، والبحث عن مرتكبي الجرائم ، هو أمر ضروري لصون المبادئ والحقوق ذات القيمة الدستورية ؛ إن الأمر متروك للمشرع لضمان التوفيق بين هذه الأهداف ذات القيمة الدستورية وممارسة الحريات العامة المكفولة دستورياً ، بما في ذلك الحرية الفردية وحرية القوم والذهاب وكذلك حرمة المنزل ؛ أن تجاهل الحق في احترام الحياة الخاصة قد يكون من قبيل التعدي على الحرية الفردية " .

- وأكد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٩ أبريل عام ٢٠٠٩م (٢): " تنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون الأساسي المتعلقة بتطبيق المواد ٣٤-١ و ٣٩ و ٤٤ من الدستور على أن مشاريع القوانين التي

(١) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 94-352 DC, 18 janvier 1995, Loi d'orientation et de programmation relative à la sécurité , "cons. 3", Journal officiel du 21 janvier 1995, page 1154, Rec. p. 170. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1995/94352DC.htm>. Tables d'analyses du 1er janvier 1958 au 30 juin 2022. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/tables-analytiques>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

(٢) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 2009-579 DC, 9 avril 2009, Loi organique relative à l'application des articles 34-1, 39 et 44 de la Constitution , " cons. 21", Journal officiel du 16 avril 2009, page 6530, texte n° 2, Rec. p. 84. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2009/2009579DC.htm>. Tables d'analyses du 1er janvier 1958 au 30 juin 2022. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/tables-analytiques>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

تهدف إلى تفويض الحكومة لاتخاذ تدابير تنظيمية تكون عادة في مجال القانون يجب أن تكون مصحوبة بـ "الوثائق المشار إليها في الفقرات من الثانية إلى السابعة والفقرة قبل الأخيرة من المادة ٨". من خلال تحفظ التفسير ، يحدد المجلس الدستوري أنه لا يمكن تفسير هذا الحكم ، دون تجاهل المادة ٣٨ من الدستور ، على أنه يتطلب من الحكومة إبلاغ البرلمان بمحتوى المراسيم التي تعترم اتخاذها على أساس الموافقة. يتطلب لتنفيذ برنامجه".

- وأكد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٩ ديسمبر عام ٢٠١٣م^(١): "وبموجب المادة ٣٤ من الدستور ، يحدد القانون القواعد المتعلقة بـ "الضمانات الممنوحة للمواطنين لممارسة الحريات العامة" وكذلك تلك المتعلقة "بأساس ومعدل وطرق استرداد الضرائب بجميع أنواعها". يتعين على المشرع أن يمارس بالكامل الاختصاص الذي يمنحه إياه الدستور ، ولا سيما المادة ٣٤ منه. الهدف من القيمة الدستورية لإمكانية الوصول إلى القانون ووضوحه ، المستمدة من المواد ٤ و ٥ و ٦ و ١٦ لإعلان عام ١٧٨٩ ، يتطلب منه اعتماد أحكام دقيقة بما فيه الكفاية وصيغ لا لبس فيها من أجل حماية الأشخاص الخاضعين للقانون من تفسير مخالف للدستور أو ضد خطر التعسف ، دون الاعتماد على السلطات الإدارية أو الولاية القضائية ، وهي مهمة وضع القواعد التي فُوض التحديد من قبل الدستور إلى القانون فقط".

- وأكد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ١١ مايو عام ٢٠٢٠م^(٢): "يصوغ المجلس الدستوري تحفظين على التفسير: أولاً ، سيكون الأمر متروكاً للسلطة التنظيمية لتحديد إجراءات جمع ومعالجة وتبادل المعلومات لضمان سريتها التامة ، وعلى وجه الخصوص ، التفويض المحدد للوكلاء المسؤولين ، في الداخل. كل منظمة ، للمشاركة في تنفيذ نظام المعلومات وكذلك تتبع الوصول إلى نظام المعلومات هذا. ثانياً ، إذا سُمح للمنظمات المذكورة أعلاه باستخدام ، لممارسة مهمتها في إطار الآلية التي فُحصت ، منظمات التعاقد من الباطن المحددة بموجب مرسوم صادر عن مجلس الدولة ، فمن ناحية ، يعمل هؤلاء المقاولون من الباطن نيابة عنهم وتحتهم. المسؤولية ، من ناحية أخرى ، عن احترام الحق في احترام الحياة الخاصة ، يجب أن يتم هذا اللجوء إلى المقاولين من الباطن وفقاً لمتطلبات الضرورة والسرية المذكورة أعلاه".

(١) يراجع قرار المجلس:

- Décision n°2013-685 DC, 29 décembre 2013, Loi de finances pour 2014 , "cons. 88", JORF du 30 décembre 2013 page 22188, texte n° 3, Rec. p. 1127. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2013/2013685DC.htm>. Tables d'analyses du 1er janvier 1958 au 30 juin 2022. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/tables-analytiques>.

(تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

(٢) يراجع قرار المجلس:

- Décision n° 2020-800 DC, 11 mai 2020, Loi prorogeant l'état d'urgence sanitaire et complétant ses dispositions , " paragr. 71 à 74", JORF n°0116 du 12 mai 2020, texte n° 2. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2020/2020800DC.htm>. Tables d'analyses du 1er janvier 1958 au 30 juin 2022. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/tables-analytiques>.

(تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢م)

- وأكد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢ أكتوبر عام ٢٠٢٠ م^(١): ويترتب على ذلك أن القاضي الذي طُلب منه الفصل في الطبيعة الخطيرة لمسألة ذات أولوية تتعلق بالدستورية لا يمكنه ، من أجل دحض هذه الطبيعة الخطيرة ، أن يبني نفسه على تفسير الحكم التشريعي المطعون فيه الذي يفرضه امتثاله للتعهدات. وفرنسا ، ما إذا كان هذا التفسير قد شكّل بالتزامن مع القرار الذي يتخذه أو شكّل من قبل. كما أنه ليس من اختصاص المجلس الدستوري أن ينظر في مثل هذه المسألة ذات الأولوية المتعلقة بالدستورية ليأخذ هذا التفسير في الاعتبار من أجل استنتاج أن الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور متوافقة. من ناحية أخرى ، لا تمنع هذه المتطلبات نفسها بأي حال من الأحوال ، في سياق مسألة ذات أولوية تتعلق بالدستورية ، للنطاق الفعال الذي يمنحه مثل هذا التفسير لحكم تشريعي ، إذا كان عدم الدستورية المزعوم ينبع بالفعل من هذا التفسير. في هذه القضية ، في اليوم نفسه الذي أحالت فيه محكمة النقض مسألة الأولوية المتعلقة بالدستورية ، بناءً على تفسير أولي للأحكام المتنازع عليها ، أصدرت قرارًا بشأن الأسس الموضوعية لتفسير هذه الأحكام بشكل مختلف ، من أجل ضمان التوافق مع المتطلبات الناشئة عن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. يقرر المجلس الدستوري أن الأمر متروك له للفصل في الأحكام المتنازع عليها بشكل مستقل عن هذا التفسير الثاني".

- وأكد المجلس الدستوري في قراره بتاريخ ٢٣ سبتمبر عام ٢٠٢١ م^(٢): "طلب مقدمو الطلبات من المجلس الدستوري أن يحيل إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي سؤالاً أولياً يتعلق بالتوافق مع قانون

(١) يراجع قرار المجلس:

-Décision n° 2020-858/859 QPC, 2 octobre 2020, M. Geoffrey F. et autre [Conditions d'incarcération des détenus]," paragr. 8 à 11", JORF n°0241 du 3 octobre 2020, texte n° 106. https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2020/2020858_859QPC.htm. Tables d'analyses du 1er janvier 1958 au 30 juin 2022. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/tables-analytiques>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢ م)

)²(" Par ailleurs, les sociétés requérantes font valoir que, ces dispositions étant également contraires au droit de l'Union européenne, le Conseil constitutionnel ne pourrait reporter la date de leur abrogation sans méconnaître l'exigence de respect du droit de l'Union européenne qui résulterait de l'article 88-1 de la Constitution. À cet égard, elles lui demandent de transmettre à la Cour de justice de l'Union européenne une question préjudicielle portant sur la conformité au droit de l'Union européenne de la possibilité pour une juridiction constitutionnelle nationale de faire application de cette faculté de modulation des effets dans le temps de ses décisions dans un tel cas.

- D'autre part, la question préjudicielle que les sociétés requérantes demandent au Conseil de transmettre à la Cour de justice de l'Union européenne ne porte pas sur la validité ou l'interprétation d'un acte pris par les institutions de l'Union européenne. Par suite, les conclusions aux fins de transmission d'une question préjudicielle à la Cour de justice de l'Union européenne doivent être écartées."Décision n° 2021-932 QPC, 23 septembre 2021, Société SIMS Holding agency corp et autres [Droits des propriétaires tiers à la procédure de confiscation des biens prévue à titre de peine complémentaire de certaines infractions]," paragr. 7 et 19", JORF n°0223 du 24 septembre 2021, texte n° 53. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2021/2021932QPC.htm>. Tables d'analyses du 1er janvier 1958 au 30 juin 2022. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/tables-analytiques>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢ م)

الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإمكانية قيام محكمة دستورية وطنية بتطبيق سلطتها في تعديل الآثار في غضون فترة عملها. القرارات في حالة الرقابة على الأحكام التي تتعارض أيضًا مع قانون الاتحاد الأوروبي. رفض هذه الاستنتاجات على أساس أن هذا السؤال الأولي لا يتعلق بصحة أو تفسير فعل اعتمده مؤسسات الاتحاد الأوروبي".

وبالتالي لم يأخذ بالتفرقة التي وضعتها المادة (٣٤) من الدستور بأن هناك موضوعات يضع المشرع بصدها القواعد الكلية والجزئية ، في حين هناك موضوعات أخرى لا يضع المشرع بصدها إلا المبادئ الأساسية فقط ، تاركا للائحة مجال إنشائي بصدد هذه الموضوعات.

المبحث الثاني

الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في مصر استمدت المحكمة الدستورية العليا اختصاصها بشأن تفسير النصوص من المادة (١٩٢) من دستور عام ٢٠١٤م وبالإضافة إلى المادة (٢٦) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، وأيضا إلى مجموعة من القواعد الدستورية - السابقة على الدستور المصري الحالي - والدولية ، وذلك إما للاستعانة بها في تفسير مضمون النص الدستوري الخاص بالحق أو الحرية وتوضيحه ، وإما لتأكيد ما جاء به الدستور من حكم بصدد الحق أو الحرية.

- التفسير الواسع لنصوص القانون في دستور عام ٢٠١٤م وتعديله عام ٢٠١٩م:

- ونصت المادة (١٩٢) من دستور عام ٢٠١٤م وتعديله عام ٢٠١٩م: "تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين، واللوائح، وتفسير النصوص التشريعية.....".
- ونصت المادة (١٩٥) من دستور عام ٢٠١٤م وتعديله عام ٢٠١٩م: "تتشر في الجريدة الرسمية الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، وهي ملزمة للكافة وجميع سلطات الدولة، وتكون لها حجية مطلقة بالنسبة لهم....." (١).
- ونصت المادة (٢٦) من القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٧٩م بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا: "تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور وذلك إذا أثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها".
- ونصت المادة (٣٣) من القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٧٩م بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا: "يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية. ويجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره وما أثاره من خلاف في التطبيق ومدى أهميته التي تستدعي تفسيره تحقيقا لوحدة تطبيقه".
- ونصت المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٧٩م بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا: "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة. وتنتشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها....." (٢).

- موقف المحكمة الدستورية العليا من التفسير الواسع لنصوص القانون:

المحكمة الدستورية العليا لم تقف عند دستور مصر الحالي والصادر عام ٢٠١٤م، وإنما رجعت في الكثير من أحكامها إلى الدساتير المصرية السابقة، وذلك للتأكد من الاستمرار الدستوري لموضوع من الموضوعات، وقد يكون رجوعها إلى الدساتير السابقة للبحث عن الأصل الدستوري للنص الوارد في دستور ١٩٧١م (الملغى). ويلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا، إنما تراقب دستورية القانون أو اللائحة من حيث الشكل بالنسبة للدستور الذي كان قائما وقت صدور القانون أو اللائحة.

وحيث إن هذه المحكمة في حكمها بتاريخ ٧ مايو عام ١٩٨٨م - وهي في مجال ممارستها لاختصاصها بالنسبة إلى التفسير التشريعي، إنما تقتصر ولايتها على تحديد مضمون النص القانوني محل

(١) يراجع نصوص المواد: المادة (١٩٢) و(١٩٥) من دستور عام ٢٠١٤م - انظر الجريدة الرسمية - العدد (٣) مكرر " أ " الصادر في ١٨ يناير عام ٢٠١٤م .

(٢) يراجع نصوص المواد: (٢٦) و(٣٣) و(٤٩) من القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٧٩م بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - انظر الجريدة الرسمية - العدد ٣٦ الصادر في ٦ سبتمبر عام ١٩٧٩م.

التفسير على ضوء إرادة المشرع تحريماً لمقاصده من هذا النص، ووقفاً عند الغاية التي استهدفها من تقريره، وهى فى سبيل استلهاً هذه الإرادة وكشفها توصلت إلى حقيقتها ومرماها، لا تعزل نفسها عن التطور التاريخي للنصوص القانونية التي تفسرها تفسيراً تشريعياً....." (١).

إن المحكمة الدستورية العليا عند قيامها بتفسير النصوص القانونية التي أثارت خلافاً في الواقع العملي تلتزم باحترافية النصوص ولا تخرج بالتفسير إلى تعديل النص المعروف عليها ، وأكدت المحكمة الدستورية العليا في حكمها بتاريخ ٢٠ يونيو عام ١٩٩٤م - " أن سلطة تفسير النصوص التشريعية سواء تولتها السلطة التشريعية أم باشرت بها الجهة التي عهد إليها بهذا الاختصاص، لا يجوز أن تكون موطناً إلى تعديل هذه النصوص ذاتها بما يخرجها عن معناها أو يجاوز الأغراض المقصودة منها. وأن المجال الطبيعي لهذا التفسير لا يعدو أن يكون وقوفاً عند المقاصد الحقيقية التي توختها السلطة التشريعية من وراء إقرارها للنصوص القانونية ، وهى مقاصد لا يجوز توهمها أو افتراضها كى لا تُحمل هذه النصوص على غير المعنى المقصود منها ابتداء . بل مناطها ما تغياه المشرع حقاً حين صاغها. وأن يتخذ التفسير التشريعي ذريعة لتصويب أخطاء وقع المشرع فيها، أو لمواجهة نتائج لم يكن قد قدر عواقبها حق قدرها حين أقر النصوص القانونية المتصلة بها، إذ يؤول ذلك إلى تحريفها، ويتمحض عن تعديل لها " (٢).

في هذا الخصوص أكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر، أنها تستعين بالإعلانات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على سبيل الاسترشاد ، للكشف عن مضمون القواعد الدستورية وتحديد الحقوق والحريات التي تتضمنها ، باعتبار أن تلك الإعلانات والاتفاقيات تعبر عن المستوى الذي تلتزم به الدول الديمقراطية في احترام حقوق الإنسان ، والذي اعتبرته المحكمة بمثابة معيار لتحديد الحقوق والحريات التي يجب أن تنقرر في دولة القانون .

وقررت عبر حكم آخر بتاريخ ١٤ يناير عام ١٩٩٥م ، مفهومًا واسعًا لـ "حرية التعبير" بوصفها حرية أصيلة لا يمكن حمايتها بعيداً عن حماية وسائل مباشرتها ، المتمثلة على نحو خاص في حرية الاجتماع وحرية الصحافة ، وحق الشكوى وحق رقابة المواطنين للحكومة ، وحق الترشح والانتخاب ... الخ ، وأكدت وجه الخصوص أن حرية التعبير تستدعي : " .. الامتناع من تقييدها إلا وفق القانون ، وفي الحدود التي تتسامح فيها النظم الديمقراطية وترتضيها القيم التي تدعو إليها... " (٣).

(١) حكم المحكمة العليا بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧م ، ق ٢ س ٨ ق "تفسير تشريعي" ، الجزء الرابع ، ص ٣٨٤ ، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢١ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦م . والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤م)

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠م ، ق ٣٤ س ١٣ ق "دستورية" ، الجزء السادس ، ص ٣٠٢ ، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ بتاريخ ١٩٩٤/٧/٧م . والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤م)

(٣) حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٥/١/١٤م ، ق ١٧ س ١٦ ق "دستورية" ، الجزء السادس ، ص ٤٤٠ ، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٦ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩م . والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤م)

وحيث أن قضاء هذه المحكمة في حكمها بتاريخ ١٥ ابريل عام ٢٠٠٧م: " قد جرى على أن سلطة تفسير نصوص التشريع سواء تولتها السلطة التشريعية أم باشرتها الجهة التي عهد إليها بهذا الاختصاص، لا يجوز أن تكون موطئاً إلى تعديل هذه النصوص ذاتها بما يخرجها عن معناها أو يجاوز الأغراض المقصودة منها، ذلك أن المجال الطبيعي لهذا التفسير، لا يدعو أن يكون وقوفاً عند المقاصد الحقيقية التي توختها السلطة التشريعية من وراء إقرارها للنصوص القانونية، ويفترض في النصوص القانونية أن تكون كاشفة عنها مبلورة لها، وهي بعد إرادة لا يجوز انتحالها بما يناقض عبارة النص ذاتها، أو يعتبر مسخاً أو تشويهاً لها، أو نكولاً عن حقيقة مراميها أو انتزاعاً لبعض ألفاظها من سياقها، كذلك لا يجوز أن يتخذ التفسير التشريعي ذريعة لتصويب أخطاء وقع المشرع فيها، أو لمواجهة نتائج لم يكن قد قدر عواقبها حق قدرها حين أقر النصوص القانونية المتصلة بها، إذ يؤول ذلك إلى تحريفها، ويتمخص عن تعديل لها" (١).

وحيث إن طلب التفسير على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في حكمها بتاريخ ١٤ مارس عام ٢٠١٠م: " يدور ابتداء وانتهاء حول استكناه الإرادة التي أضمرها المشرع، وكشف عنها في النصوص القانونية المطلوب تفسيرها، فيكون عمل المحكمة الدستورية العليا تحديداً لما هيتها من خلال الاعتماد على العناصر كلها التي تعينها على استخلاص حقيقتها، كالأعمال التحضيرية التي تتصل بالنصوص القانونية محل التفسير....." (٢).

إن قضاء هذه المحكمة في حكمها بتاريخ ٧ نوفمبر عام ٢٠١٥م قضى - " أن أعمال هذه المحكمة لسلطتها في مجال التفسير التشريعي المنصوص عليه في قانونها - وعلى ما جرى به قضاؤها- يخولها تفسير النصوص القانونية تفسيراً ملزماً، نافذاً في شأن السلطات العامة، والجهات القضائية على اختلافها، تكشف فيه عن إرادة المشرع الذي صاغ على ضوءها هذه النصوص....." (٣).

إن المقرر في قضاء هذه المحكمة في حكمها بتاريخ ٦ مايو عام ٢٠١٧م: " أن استعمال السلطة المخولة لها في مجال اختصاصها بتفسير النصوص التشريعية، مشروط بأن يكون للنصوص المراد تفسيرها أهمية جوهرية - لا ثانوية أو عرضية - تتحدد بالنظر إلى طبيعة الحقوق التي تنظمها ووزن المصالح المرتبطة

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٥/٤/٢٠٠٧م، ق ٢٣٢، س ٢٦ ق "دستورية"، الجزء الثاني عشر - المجلد الأول، ص ٣٤٧، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ تابع بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٧م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٥/٢/٢٠٢٣م)

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٤/٣/٢٠١٠م، ق ١، س ٣٢ ق "تفسير تشريعي"، الجزء الثالث عشر - المجلد الثاني، ص ١٩٣٣، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٠ مكرر بتاريخ ١٥/٣/٢٠١٠م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٥/٢/٢٠٢٣م)

(٣) حكم المحكمة الدستورية العليا في ٧/١١/٢٠١٥م، ق ١، س ٣٧ ق "تفسير تشريعي"، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٦ مكرر (د) بتاريخ ١٨/١١/٢٠١٥م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا:

<https://www.sccourt.gov.eg>. (تاريخ الزيارة بتاريخ ١٥/٢/٢٠٢٣م)

بها، وأن تكون هذه النصوص - فوق أهميتها - قد أثار تطبيقها فيما بين القائمين على إنفاذ أحكامها، خلأً حاداً يتعلق بمضمونها أو آثارها....." (١).

في قضاء المحكمة الدستورية العليا في حكمها بتاريخ ٨ أغسطس عام ٢٠٢٠م: "القواعد الأصولية في تفسير النصوص التشريعية تقضي بأن يظل النص العام على عومه، ويحمل عليه، ما لم يرق دليل على تخصيصه، وأن عبارة النص التشريعي هي التي يتعين التعويل عليها ابتداءً في استنباط الأحكام، ولا يجوز العدول عنها إلى سواها، إلا إذا كان التقيد بحرفيتها يناقض أهدافاً واضحة مشروعة سعى إليها المشرع" (٢).

في قضاء المحكمة الدستورية العليا في حكمها بتاريخ ٢ يناير عام ٢٠٢١م: أنه يتعين تفسير النصوص التشريعية التي تنتظم مسألة معينة، بافتراض العمل بها في مجموعها، وأنها لا تتعارض أو تتهادم فيما بينها، وإنما تتكامل في إطار الوحدة العضوية التي تنتظمها من خلال التوفيق بين مجموع أحكامها، باعتبار أنها متألفة فيما بينها، لا تتماهى معانيها، وإنما تتضافر توجهاتها، تحقيقاً للأغراض النهائية والمقاصد الكلية التي تجمعها، ذلك أن السياسة التشريعية لا يحققها إلا التطبيق المتكامل لتفاصيل أحكامها، دون اجترأ جزء منها ليطبق دون الجزء الآخر، لما في ذلك من إهدار للغاية التي توخاها المشرع من ذلك التنظيم" (٣).

الخاتمة

ونختم البحث بكلمة موجزة عن أهم ما تعرضت له من خلال البحث وأهم النتائج والتوصيات التي تتعلق بموضوع الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا ومصر - من خلال مبحثين: المبحث الأول: الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا. والمبحث الثاني: الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في مصر.

أولاً: أهم النتائج:

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في ٦/٥/٢٠١٧م، ق ١، س ٣٨ ق "تفسير تشريعي"، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٩ مكرر (أ) بتاريخ ١٥/٥/٢٠١٧م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>.

(تاريخ الزيارة بتاريخ ١٥/٢/٢٠٢٣م)

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا في ٨/٨/٢٠٢٠م، ق ١٦٥، س ٣٦ ق "دستورية"، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ج) بتاريخ ١٢/٨/٢٠٢٠م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>.

(تاريخ الزيارة بتاريخ ١٨/٢/٢٠٢٣م)

(٣) حكم المحكمة الدستورية العليا في ٢/١/٢٠٢١م، ق ١٠٣، س ٤٠ ق "دستورية"، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢ (تابع) بتاريخ ١٤/١/٢٠٢١م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>.

(تاريخ الزيارة بتاريخ ١٨/٢/٢٠٢٣م)

(١): فرض المجلس الدستوري الفرنسي رؤيته بصدد توسيع اختصاص المشرع، وبصفة خاصة، عندما يرتبط الأمر بالحقوق والحريات العامة. وقد اعتمد المجلس الدستوري على بعض المواد البعيدة عن المادة (٣٤) من دستور عام ١٩٥٨م وتعديله عام ٢٠٠٨م من ناحية، وارتكازه على التفسير الواسع لنصوص القانون، لمد نطاق القانون إلى أبعد ما تنص عليه بعض مواد الدستور من ناحية أخرى.

(٢): إن جميع القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري الفرنسي، والتي يعبر عنها بأنها مبادئ عامة قانونية ذات قيمة دستورية، ما هي إلا تطبيق مباشر، أو غير مباشر لنصوص الدستور، بحق لا يمكن التسليم بهذه النظرية، إما لعدم فائدتها كما عبر عنها البعض، كما أنه إذا ما اعترفنا بوجود مثل هذه النظرية، فإنه يكون اعترافاً ضمنياً بقدرة المجلس الدستوري، في إنشاء قواعد دستورية، وليس مبادئ دستورية. فإذا كانت هذه السلطة مقبولة من جانب القاضي الإداري، فإنه لأنه بحق يتوجه إلى القواعد الدستورية لاستخلاص المبادئ القانونية العامة التي تمكنه من تفسير الغموض الذي قد يصاحب القاعدة القانونية الصادرة عن المشرع أو الإدارة، وبالتالي فإنه عند قيامه بهذه المهمة لم يخلق قواعد جديدة.

(٣): إن المحكمة الدستورية العليا عند قيامها بتفسير النصوص القانونية التي أثارت خلافاً في الواقع العملي تلتزم باحترافية النصوص ولا تخرج بالتفسير إلى تعديل النص المعروض عليها

ثانياً: أهم التوصيات:

ننتهي بصدد موضوع الحماية غير المباشرة للحقوق والحريات العامة بالتفسير الواسع لنصوص القانون في فرنسا ومصر - إلى مجموعة من التوصيات:

(١): وإعطاء المحكمة الدستورية العليا المصرية سلطة توجيه المشرع عند تفسيرها للنصوص تطلب من إعادة الصياغة أو حذف عبارات زائدة. ويجب على المشرع الالتزام بتفسير المحكمة الدستورية العليا، وإذ أراد المشرع مخالفة التفسير يجب أن يكون بقانون يصدره وليس قراراً تفسيري. وضرورة النص على أعمال تفسير المحكمة الدستورية العليا بأثر رجعي وإلزام سلطات الدولة بتصحيح ما وقعت فيه من مخالفة لإرادة المشرع الحقيقية للتفسير مع مراعاة المراكز القانونية التي استقرت.

(٢): إعطاء صلاحية للمحكمة الدستورية العليا المصرية بعرض مشروعات القوانين عليها والتأكد من صياغة مشروعات القوانين وعدم مخالفتها لنصوص الدستور وهي الرقابة السابقة على مشروعات القوانين أو بمثابة اختصاص قبل إثارة الدفع بعدم الدستورية. وكما هو متبع بعرض مشروعات القوانين على إدارة التشريع بمجلس الدولة المصري.

(٣): عدم الاقتصار في طلب التفسير على الجهات الحصرية المشار إليها في نص المادة (٣٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩م بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - وتعديل على أن يكون التعديل في نص المادة: "يُقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو المحاكم أو الجهاز المركزي للمحاسبات أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة". ويجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره وما أثاره من خلاف في التطبيق ومدى أهميته التي تستدعي تفسيره تحقيقاً لوحدة تطبيقه.

قائمة المراجع

(١): المراجع باللغة العربية:

(١): دكتور/ أحمد سلامة بدر: دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير النصوص القانونية، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة السابعة والخمسون، يناير عام ٢٠١٥م. منشور بالموقع الإلكتروني لمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة عين شمس: https://jelc.journals.ekb.eg/article_228969.html.

(٢): دكتور/ أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٠م.

(٣): دكتور/ أحمد كمال أبو المجد: دور المحكمة الدستورية العليا في النظامين السياسى والقانونى في مصر (الجزء الاول)، مقال منشور بمجلة الدستورية التى تصدرها المحكمة الدستورية العليا، العدد الاول، السنة الاولى، يناير عام ٢٠٠٣م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg/SCC/>

(٤): دكتور/ أمين عاطف صليبا: دور القضاء الدستورى في ارساء دولة القانون، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، الطبعة الاولى، عام ٢٠٠٢م.

(٥): دكتور/ جابر محمد حجي: السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠١٢م.

(٦): دكتور/ جورجى شفيق سارى: أختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتفسير، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٥م.

(٧): دكتور/ عبد المجيد إبراهيم سليم : السلطة التقديرية للمشرع، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، عام ٢٠١٠م.

(٨): دكتور/ فهد أبو العثم النصور: القضاء الدستورى بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، عام ٢٠١٦م.

(٩): دكتور/ محمد ابراهيم هبوب: دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير النصوص الدستورية ، دراسة مقارنة مع النظام الدستورى في الكويت ، مقال منشور بالمجلة القانونية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، مايو عام ٢٠٢٠م . منشور بالموقع الإلكتروني للمجلة القانونية - كلية الحقوق جامعة القاهرة فرع الخرطوم: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_93081.html.

(١٠): دكتور/ محمد عبد العال السنارى: ضوابط اختصاص المحكمة الدستورية العليا لتفسير النصوص التشريعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

(١١): مستشار دكتور/ محمد عماد النجار: الاختصاص بتفسير أحكام الدستور - الفصل الاول: التعريف بالاختصاص بتفسير الدستور، مقال منشور بمجلة الدستورية الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا، القاهرة، العدد التاسع والعشرون، السنة الرابعة عشر، ابريل عام ٢٠١٦م. والمنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا: <https://www.sccourt.gov.eg>

(١٢): دكتور/ محمد فوزى نويجى: التفسير المنشئ للقاضي الدستورى، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٩م.

(١٣): دكتور/ هشام عبد المنعم حسين عكاشة: المحكمة الدستورية العليا، قاضى التفسير، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٤م.

(١٤): دكتور/ يسرى محمد العصار: دور الاعتبارات العملية في القضاء الدستورى، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٩م.

(٢): المراجع باللغة الأجنبية:

(1): DUHAMEL (Olivier) , MENY(Yves): Dictionnaire constitutionnel ;Ière, edit ; P.U.F, Paris 1992.

(2): **Kelsen (Hans)**: Théorie pure du droit ; Dalloz ;1962.

(3): **Robert (Jacques)**: Le juge constitutionnel juge des libertés ; Montchrestien ; Paris ; 1999.

(4): **ROUSSEAU(Dominique)**: Droit du contentieux constitutionnel , Montchrestien , Paris,7 em édt 2006.

(٢): مجموعات الأحكام القضائية:

- مجموعة الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا المصرية.
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة العليا والمحكمة الدستورية العليا في أربعين عاماً: (١٩٦٩م - ٢٠٠٩م)، الصادرة من المحكمة الدستورية العليا.
- مجموعة الموسوعة الذهبية للقضاء الدستوري المصري في خمسين عاماً: (١٩٦٩م - ٢٠١٩م)، الصادرة من المحكمة الدستورية العليا .
- مجموعة قرارات المجلس الدستوري الفرنسي من ٤ أكتوبر عام ١٩٥٨م حتى عام ٢٠٢٣م.

(٣): المجلات الجامعية القانونية والعلمية:

(١): مجلة الدستورية - الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا المصرية.

(٢): مجلة المحاماة - الصادرة عن نقابة المحامين المصرية.

(٤): الدستور المصري:

- (١): دستور عام ٢٠١٤م - والمنشور بالجريدة الرسمية - العدد ٣ مكرر " أ " الصادر في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤م.
- (٢): تعديل عام ٢٠١٩م لدستور عام ٢٠١٤م - والمنشور بالجريدة الرسمية - العدد ١٥ مكرر "ج" الصادر في ١٧ أبريل عام ٢٠١٩م.

(٥): المواقع الإلكترونية:

- موقع المجلس الدستوري الفرنسي :

- <https://www.conseil-constitutionnel.fr/>.
- <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/decisions-par-annee>.
- <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-decisions/tables-analytiques>.
- <https://www.conseil-constitutionnel.fr/la-constitution> .

- موقع المحكمة الدستورية العليا المصرية :

- <http://www.sccourt.gov.eg> .